



## البيئة والعولمة

### جدول المحتويات

2	مقدمة .....
3	العولمة والبيئة .....
5	هل التجارة العالمية وحماية البيئة عدوان؟ .....
6	مسألة "التونة – الدلفين" .....
10	البيئة واتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية .....
12	مسألة "القريدس – السلاحف" في إطار منظمة التجارة العالمية الجديدة .....
14	إعلان الدوحة حول البيئة .....
16	المشاكل البيئية العالمية والجهود الرامية إلى حلها .....
16	الحياة البرية .....
17	تجارة الكائنات البرية .....
20	انتشار الكائنات الغازية .....
23	خسارة التنوع البيولوجي .....
27	النظم الإيكولوجية .....
27	المحيطات .....
29	التصحر .....
31	الاحترار العالمي .....
35	استنفاد طبقة الأوزون .....
40	التلوث .....
43	خاتمة .....
43	هل التنمية المستدامة هي الطريق إلى الأمام؟ .....



## مقدمة

نزل عشرات الآلاف من السكان إلى سياتل في واشنطن في كانون الأول/ديسمبر 1999 للاحتجاج على اجتماع لمنظمة التجارة العالمية ضم وزراء تجارة من 130 بلداً حول العالم هدف إلى إطلاق مفاوضات جديدة تمتد عدّة سنوات لتحرير التجارة. وفي ما أصبح يعرف باسم "معركة في سياتل"، واجه بعض المحتجين، في تظاهرات عنيفة في الشوارع، حقيقة مضمون اتفاق التجارة الحرّة – خصوصاً وأن كافة المشاركين يمكن أن يستفيدوا من فوائد التجارة الحرّة. وقد حاول بعض المحتجين التعبير عن موقفه عبر ارتداء ملابس تشبه السلاحف.

أصبح قرار منظمة التجارة العالمية في العام 1998 الذي أسقط قانوناً أميركياً لحماية السلاحف البحرية مثار قلق من تأثير انفتاح التجارة والعولمة على البيئة. وجاء في القرار، المعروف باسم "قضية القريدس – السلاحف"، أن حظر الأميركي لاستيراد القريدس من دون "أجهزة استبعاد السلاحف" هو انتهاك للقانون التجاري الدولي.

مع أن الهدف من حظر استيراد القريدس هو حماية البيئة، إلا أنّ أكثر الواردات المتضرّرة كانت من دول جنوب شرق آسيا التي لا تستطيع تحمل تكاليف أجهزة استبعاد السلاحف. وقد زعمت هذه البلدان أن حظر الولايات المتحدة يحمي البيئة عبر إلحاق الضرر بتنميتها لأن اقتصاداتها تعتمد على صادرات القريدس.

- برزت إذاً عدة أسئلة مهمة ومترابطة عن موقع الحماية البيئية في اقتصاد معلوم.
- أولاً، ما هو التوازن الصحيح بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية؟
  - ثانياً، كيف يمكن للدول أن تتعاون لحماية البيئة عندما تتباعد مصالحها؟
  - ثالثاً، ما هو دور المنظمات الدولية في الموازنة بين الإجراءات البيئية والتجارة الحرّة؟
  - رابعاً، هل يفترض بالاتفاقات الدولية للتجارة والمسائل الأخرى أن تتضمن إجراءات واضحة لحماية البيئة؟

Environment and Globalization  
<http://www.globalization101.org>



- وأخيراً، ما هي مسؤوليات الدول الغنية في مساعدة الدول الفقيرة على تطوير سياسات ملائمة للبيئة؟

## العولمة والبيئة

طرحت هذه المسائل بشكل رئيسي نتيجة زيادة التداخل الاقتصادي. لكن العولمة تعني أيضاً تغييراً مفاهيمياً مهماً في أسلوب تفكيرنا حول البيئة. فكثيرون منا يرون ان المشاكل البيئية تثير قلقاً دولياً، ولا تتعلق حصراً بالمصالح الداخلية – مثل حماية المحيطات والغلاف الجوي من التلوث. فالبيئة تُعتبر "التراث المشترك للبشرية" والمشاكل البيئية أصبحت موضع جهود دولية بسبب آثارها التي تتجاوز الحدود واستحالة أن تتمكن دولة واحدة أو بضع دول من حل هذه المشاكل بمفردها.

تسعى المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الخاصة إلى إيجاد حلول للقضايا البيئية، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجرين بيس، ومعهد المراقبة الدولي. وقد أبرمت عدة معاهدات لتنسيق السياسات الحكومية المتعلقة بحماية البيئة. حتى ان بعض أنصار البيئة قد اقترح إنشاء "منظمة بيئية عالمية" لتنسيق السياسات البيئية الدولية.

يشكك البعض في الحاجة إلى حماية بيئية صارمة من الناحية العلمية والاقتصادية والسيادية. ويصف منتقدو حماية البيئة ان المخاطر المزعومة مثل الاحترار العالمي، مبالغ فيها، وان الأضرار الاقتصادية من تنظيم الموارد الطبيعية قد يجري تهميشها سعياً وراء أجندة جذرية معادية للرأسمالية. وهم يشددون على ان المبالغة في سنّ الأنظمة مسألة ضارة وغير ضرورية لأنها تحرم الناس الفقراء من التداول التنافسي.

في المقابل، يؤكد دعاة حماية البيئة ان النشاط الاقتصادي غير المنظم أدى إلى تدمير البيئة وينبغي إبطاؤه. ويقولون إنّ من ينتقدهم غير مطلع على الأمور وان معارضي حماية البيئة يعملون على تطبيق أجنداتهم الخاصة الرامية إلى التوسع الرأسمالي المتحرّر.



قد تكون حماية البيئة عائقاً أمام النمو الاقتصادي على المدى القصير. فالصناعات التي يجب أن تتكيف مع الأنظمة البيئية تواجه الاضطراب وارتفاع التكاليف الأمر الذي يلحق الضرر بقدراتها التنافسية. والسؤال هو ما العمل؟ يقول البعض ان الأمر يستحق نمواً اقتصادياً أبطأ من أجل حماية البيئة. ويقول آخرون ان السوق الحرة والتقدم التكنولوجي هما أفضل الوسائل لحل المشاكل البيئية وانتشال الناس من الفقر، بدلاً من التشريعات القانونية الكثيرة.

قد تكون العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية أكثر تعقيداً من ذلك. والواقع انه في كثير من الأوجه، تُعتبر حماية البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي هدفين متكاملين. فالفقر في البلدان النامية هو السبب الرئيسي للتدهور البيئي. على سبيل المثال، يُعتبر تمهيد الأرض عبر "القطع والحرق" من قبل المزارعين سبباً رئيسياً لاستنزاف غابات الأمازون. لذا يمكن أن يكون تعزيز النمو الاقتصادي أداة فعالة لترويج حماية البيئة. وهذه هي الفكرة الكامنة وراء حركة التنمية المستدامة التي تسعى إلى تعزيز الفرص الاقتصادية للدول الفقيرة في سبل ملائمة بيئياً.

يتناول هذا الموضوع التحديات البيئية الحساسة التي تواجه كوكب الأرض ضمن إطار يعترف بالمشاكل البيئية كمسائل عالمية تتطلب حلولاً منسقة بين دول عديدة، لكن النزاعات حول كيفية المضي قدماً، وخاصة حول المفاضلة بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية، قد أعاقت هذه الجهود.

سننتقل أولاً إلى بعض النزاعات المحددة المتعلقة بالبيئة والتجارة الحرة كوسيلة لتوضيح صعوبة تحقيق التوازن بين هذه الأمور المقلقة والإشارة إلى كيفية مقارنة نظام التجارة العالمية لهذه المشكلة. ثانياً سندرس المشاكل البيئية في الإطار الأوسع للسياسات الدولية ونتوقف عند الجهود المتعددة لحل المشاكل البيئية. وفي الختام، سننظر في فكرة التنمية المستدامة لنرى إذا كان يمكن تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والبيئة الصحية التي يريجو مؤيدوها تحقيقها.



## هل التجارة العالمية وحماية البيئة عدوان؟

كما تبين من المحتجين في سياتل، كانت تداعيات التجارة العالمية على البيئة أحد العناصر الأكثر إثارة للجدل في السجال العالمي حول العولمة. فالمناهضون للعولمة يخشون من أن يلحق النمو الاقتصادي غير المراقب، وذلك بتغذية من التجارة الحرة، أضراراً بالبيئة عبر التسبب بالمزيد من التلوث واستنفاد الموارد الطبيعية. علاوة على ذلك، يشكك هؤلاء في ان قوانين حماية البيئة تضعف تحت غطاء تعزيز التجارة الحرة من الشركات والحكومات غير المكترثة بالآثار البيئية السلبية للتجارة.

في المقابل، إنّ الكثير من الشركات والحكومات والمواطنين في البلدان النامية (وبعض البلدان المتقدمة أيضاً) مستعدون لقبول درجة معينة من الضرر البيئي في مقابل الرفاه الاقتصادي. وهم يخشون من ان قوانين حماية البيئة هي حقاً السبيل أمام الدول المتطورة لمنع سلع الدول النامية من المنافسة الشريفة.

غير أنّ هذه المخاوف حديثة العهد نسبياً. فعندما وضع "الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة" الأول (اتفاقية "الغات") حيز التنفيذ في العام 1947، لم يتمّ تقديم أيّ إقرار صريح بأيّ ارتباط واسع بين التجارة والبيئة. ولم يرد ذكر البيئة إلاّ في المادة عشرين التي تضمنت استثناءات لقواعد المعاهدة الأساسية التي سمحت للدول بفرض إجراءات "ضرورية لحماية الإنسان، أو الحيوان أو الحياة النباتية أو الصحة" أو "متعلقة بحفظ الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ" ما دامت هذه الإجراءات لا تؤدي إلى تمييز غير عادل ضد المنتجات الأجنبية أو تعمل على انها قيود مقنعة على التجارة. وعلى مرّ العقود، لم يجر أي بحث في الروابط بين التجارة والبيئة ضمن الإطار العام لـ"الغات".

لكن في أوائل السبعينيات، عندما كانت الحركة البيئية تزداد قوة على الصعيد الدولي، طلب من أعضاء "الغات" تقديم ملاحظات كي ينظر فيها في "مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية" الذي عُقد في ستوكهولم، السويد في



العام 1972. فأعدت الأمانة العامة "للغات" دراسة عن أثر عدّة إجراءات على التجارة العالمية تمّ اقتراحها لمعالجة التلوث لكن الدراسة لم تتطرق إلى المسألة الأهم ألا وهي التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

أنشأت "الغات" أيضاً "المجموعة حول الإجراءات البيئية والتجارة العالمية" لتقديم المشورة إلى أعضاء "الغات" حول مواضيع السياسة التجاريّة والتلوث. لكن لم تُطلب مشورة هذه المجموعة حتى العام 1991 عندما بدأت الحكومات التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، الذي عُقد في ريو دي جانيرو – البرازيل في العام 1992.

عقدت المجموعة اجتماعات طوال سنتين حول العلاقة بين التجارة والبيئة وأصدرت في النهاية تقريراً مفاده انه لا يوجد تناقض أساسي بين حمايه البيئة من قبل الدول فردياً أو من خلال المعاهدات المتعدّدة الاطراف ونظام "الغات" التجاري. ومع ذلك، ذكر التقرير ان "الغات" ليست المنبر المخوّل مراجعة القوانين البيئية الوطنية أو تطوير المعايير البيئية العالمية. وبذلك لم يتم التطرق إلى دور المخاوف البيئية في التجارة العالمية وتم التركيز على أهمية توجيه "الغات" نحو التجارة الحرة.

في هذا الوقت، كانت المنازعات التجارية المتعلقة بحماية البيئة التي تظهر تعارض المواقف نادرة حتى التسعينيات. ومع استثناءات بسيطة، لم يتناول نظام تسوية النزاعات في "الغات" أبداً الصراع بين مبادئ التجارة الحرة في المعاهدة وحماية البيئة بموجب أحكام المادة عشرين. لكن كل ذلك تغيّر في العام 1990 عندما تحدّث المكسيك وفنزويلا قانوناً أميركياً يدعو للحؤول دون قتل الدلافين عند صيد التونة. وكانت هذه القضية الأولى ضمن سلسلة من النزاعات في التسعينيات أدت نتائجها في تقارير هيئة حل المشاكل التابعة لـ"الغات" إلى إعطاء الأولوية للتجارة الحرة على البيئة وأثارت معارضة للتجارة الحرة بين المدافعين عن البيئة.

### مسألة "التونة – الدلفين"

ان أصل ما أصبح يعرف باسم مسألة "التونة – الدلفين" هو قانون حماية الثدييات البحرية الأميركي الذي فرض حظراً على استيراد التونة من البلدان التي ليس لديها أي برنامج لحماية الدلافين عند صيد التونة. وقد تبيّن ان



التونة، في أغلب الأحيان، تسبح في المدارس تحت الدلافين. ومن أجل التقاطها، اعتاد الصيادون على رمي شبكات كبيرة في الماء ثم سحبها من تحت التونة.

يتم اصطياد الدلافين التي تسبح فوق التونة في نفس الوقت فتموت في الشبكات مع التونة. لذا فرض القانون الأمريكي على صيادي سمك التونة الأميركيين تعديل ممارسات الصيد لتجنّب هذه الوفيات وحظر استيراد التونة من البلدان التي تتعدّى فيها نسبة وفيات الدلافين عند اصطياد التونة النسبة الأميركية بما يزيد عن 25%. ونتيجة لذلك، فرض حظر على استيراد التونة من المكسيك وفنزويلا والإكوادور وبناما وجزيرة فانواتو في المحيط الهادئ في العام 1990.



ما رأيكم؟

أينبغي أن تعطي الحكومات الأولوية للتجارة على البيئة؟  
أحتاج المرء أن يلغي الآخر؟  
ما هي توصياتكم في مسألة "التونة - الدلفين"؟

لقد تحدّث المكسيك وفنزويلا، الولايات المتحدة في نظام تسوية النزاعات في "الغات" وفازتا في العامين 1991 و1992. ويعتبر القرار في قضية المكسيك نقطة تحوّل رئيسية في الإختصاص القضائي للنظام التجاري العالمي حتى إن لم يكن يتم اعتماده رسمياً كقرار ملزم لأعضاء "الغات". (سوت المكسيك والولايات المتحدة فيما بعد النزاع عن طريق المفاوضات).

قبل إجراء إصلاحات على "مسار تسوية النزاعات" في جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية، كان يمكن عرقلة تبني تقرير هيئة النزاعات الذي وضعته لجنة "الغات" من قبل البلد الذي وُجد أنه ينتهك قواعد "الغات". وبالتالي



لم يدخل العديد من التقارير أبداً حيز التنفيذ. فجاءت إصلاحات جولة الأورغواي لتقلب كل ذلك وباتت كل تقارير الهيئة ملزمة إلا إذا توافق جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية على منع تبنيها.

قررت لجنة تسوية النزاعات ان الولايات المتحدة لم تستطع أن تبرر قانون حظر استيراد التونة المكسيكية لأسباب عديدة.

\* أولاً، قالت اللجنة انه لا بد من تفسير الاستثناءات في المادة عشرين تفسيراً محدوداً بحيث لا يتمكن أي بلد من أن يقوض قواعد التجارة المتعددة الأطراف.

\* ثانياً، شددت اللجنة على ان الولايات المتحدة لم تثبت ان حظر التونة كان "ضرورياً"، أي انه لم يكن الوسيلة الأقل تقييداً للتجارة عند حماية الدلافين، خلافاً للتفاوض حول اتفاقيات حماية الدلافين مع الدول الأخرى على سبيل المثال.

\* ثالثاً، لفتت اللجنة إلى ان الربط بين نسبة الدلافين الميتة الأميركية جعل من الصعب على السلطات المكسيكية التنبؤ مسبقاً بالمستوى المقبول للدلافين الميتة في المكسيك.

\* وأخيراً، قالت اللجنة انه لا يمكن للولايات المتحدة أن تستخدم استثناءات المادة عشرين لتنظيم الموارد الطبيعية خارج حدودها.

طرح هذه المسألة إذاً عدة قضايا كانت لا تزال إطاراً للنقاش حول البيئة والتجارة. وقد قاربت اللجنة النزاع بتحيز فاضح لجهة التجارة، فعمدت إلى تحليل كل نقاط النزاع من منظور تداعيات "قانون حماية الثدييات البحرية" على التجارة الحرة. علاوة على ذلك، رأت اللجنة أن الحفاظ على نظام التجارة الحرة المتعدد الأطراف أكثر أهمية من تقييم أي بلد للحاجة إلى حماية البيئة. لكن لا يجب أن تكون هذه النتائج مفاجئة. ففي النهاية، كانت مهمة لجنة "الغات" إبراز أن "الغات" هي اتفاقية للتجارة. ومن الواضح أن اللجنة لم تجد لديها أي سلطة تطرح المخاوف البيئية على قدم المساواة مع توجه "الغات" لتعزيز التجارة الحرة.

بالإضافة إلى ذلك، لقد رسم القرار حدوداً واضحة لحقوق أي بلد في حماية الموارد البيئية خارج أراضيه. ولم تجد اللجنة أية سلطة ضمن صيغة الاتفاق تسمح لبلد واحد أن يؤثر على الموارد البيئية في بلد آخر. وهذا ليس



مستغرباً، ذلك أن اتخاذ بلد ما إجراءات معينة للتدخل في موارد بلد آخر يمكن أن يُساء استخدامها وقد يؤدي إلى نزاعات لا حصر لها.

حتى الآن، وبعد مرور عشر سنوات، تُعتبر فكرة أن يتمكن بلد واحد من فرض رأيه بضرورة حماية الموارد البيئية على موارد بلد آخر مثيرة للجدل الشديد. والحقيقة أن نزاعاً ثانياً نشأ عن "مسألة التونة – الدلفين" لأن "قانون حماية الثدييات البحرية" حظر أيضاً استيراد التونة ومنتجات التونة من بلد ثالث يستورد التونة من دول أخرى لا تمتثل للقانون أعلاه. وقد نقضت "الغات" هذا الحظر أيضاً.

أخيراً، تُطرح قضية رئيسية أخرى ناشئة عن هذه المسألة لا تزال مؤثرة في النقاش حول حماية البيئة في اقتصاد معولم وهي التناقض بين الولايات المتحدة الثرية وقدرتها على استخدام تقنيات صيد متطورة وبين الموارد المحدودة للبلدان النامية والقيود المفروضة على الحصول على أدوات حماية البيئة.

بعد قرار "الغات"، حلت مسألة "التونة – الدلفين" عبر اتفاقات تم التفاوض حولها بين الولايات المتحدة والدول المتضررة التي دعت لاعتماد تدابير لحماية الدلافين وإطلاق إعلان متعدد الأطراف حول أهمية الحفاظ على الدلافين. ودعا الكونغرس الأميركي لاحقاً إلى اتفاق ملزم لتنفيذ الإعلان وأنشئ البرنامج الدولي للحفاظ على الدلافين. لكن بعض أنصار البيئة يشككون في إمكانية أن يتأتى أي شيء مفيد عملياً عن هذا البرنامج.

هل تُعتبر مسألة "التونة – الدلفين" نصراً أم هزيمة للحركة البيئية؟ فمن ناحية، أعطت لجنة تسوية النزاعات في "الغات" أولوية للتجارة الحرة على الحماية البيئية (على أساس ما ورد في سياق المادة عشرين). ومن ناحية أخرى، أعطت خسارة الولايات المتحدة أمام اللجنة زخماً لبرنامج عمل متفق عليه دولياً. والحقيقة هي أن البرنامج الدولي لحماية الدلافين يمكن أن يكون أكثر فعالية من أي قانون أميركي أحادي الجانب. ولكننا لا نزال نجهل مدى فعالية هذا البرنامج.

في أي حال، رفعت مسألة "التونة – الدلفين" بشكل كبير المخاطر في النقاش حول العلاقة بين التجارة العالمية والبيئة لأنها تلازمت مع مجموعتين رئيسيتين من المفاوضات التجارية من بينها تلك التي جرت من أجل إنشاء

Environment and Globalization  
<http://www.globalization101.org>



"اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية" وإنهاء جولة الأورغواي في "الغات" وإنشاء منظمة التجارة العالمية. إذاً أصبحت مسألة التونة – الدلفين ذخيرة لكل من أنصار البيئة ولكل المؤمنين بالسيادة الأميركية.

### البيئة واتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية

أصبحت حماية الشؤون البيئية (بالإضافة إلى الحفاظ على حقوق العمال) بالتالي نقطة أساسية للإعتراض على الخطة الأميركية للانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية. وبالرغم من أن هذه الاتفاقية كانت موضع تفاوض في عهد الرئيس جورج بوش الأب، إلا أن خلفه بيل كلينتون وإدارته دعمتا بقوة اندماج الاقتصادات الأميركية والكندية والمكسيكية كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان الثلاثة.

كان بعض أعضاء الكونغرس قد حذروا من الموافقة على الاتفاقية فما كان من ضغطهم وضغط المجموعات التي لديها مصالح بيئية إلا أن دفعت بإدارة كلينتون لإجراء مفاوضات حول "اتفاق جانبي" خاص حول البيئة (واتفاق آخر حول شؤون العمال).

ألزم هذا الاتفاق الجانبي الذي يعرف باسم "اتفاق أميركا الشمالية بشأن التعاون البيئي" الحكومات الثلاث بدراسة مشاكل البيئة وتطوير البحث العلمي والتكنولوجيا لتحسين الحماية البيئية وتوعية الرأي العام لديها حول البيئة. كما تعهدت الحكومات بتنفيذ قوانينها البيئية بصرامة وضمان لجوء المواطنين إلى المحاكم الوطنية لتعزيز حماية البيئة. وأوضح الاتفاق أنه يتعين على الحكومات أن "تتظر" في تطبيق إجراءات حمائية للبيئة اقترحتها مجموعة ثلاثية جديدة تدعى "لجنة التعاون البيئي".

تم انتقاد الاتفاق لعدم جعل الحكومات مسؤولة فعلياً عن الالتزامات الجديدة. وبدلاً من ذلك، أشار الناشطون في مجال البيئة إلى أن الاتفاق يكتفي بمطالبة الحكومات بالوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها بموجب القانون المحلي. وإذا لم تكن هذه الالتزامات فعالة فلا تستطيع "لجنة التعاون البيئي" فرض أية التزامات جديدة.



كان يفترض باللجنة أن تثبت في النزاعات إذا ما ظن بلد أن بلداً آخر لا يفرض قوانينه البيئية بفعالية. لكن الإجراءات اللازمة لذلك معقدة وعواقب أي قرار سلبي من جانب هيئة التحكيم قليلة في حين أن وضع "خطة عمل" لحل مسألة عدم تطبيق القوانين والغرامات الكبيرة مجرد خطوة رمزية بحق الحكومة التي ترتكب أي خطأ. وحتى الآن، لم يتم عرض أي قضية.

مرة أخرى، عادت إلى النقاش تكراراً بعض المسائل الرئيسية مثل موضوع حماية البيئة العالمية في المفاوضات الجانبية حول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية – لحساسية المراجعة الدولية للقوانين الوطنية وحواجز تطبيق المعايير البيئية والإختلافات في حماية البيئة بين البلدان الغنية والفقيرة وإعطاء الأولوية للتجارة على المخاوف البيئية.

فما هو إذاً التأثير العملي للاتفاق الجانبية؟ يبدو انه لم يرجح الكثير من الأصوات لصالح الإتفاق في الكونغرس الأميركي، فقد وافق عليه 18 عضواً في مجلس النواب الأميركي. لكن أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي صوتوا لصالح الاتفاق مع 61 صوتاً ومعارضة 38. (في حركة مثيرة للجدل، تمت الموافقة على اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ولكن ليس على أنها معاهدة، فهذه تتطلب أغلبية الثلثين في مجلس الشيوخ كي تتحول إلى قانون وإنما بصفتها "اتفاقية كونغرسية – تنفيذية" تحتاج فقط إلى أغلبية في كل دائرة معنية). غير أن الاتفاق الجانبية وفر الغطاء السياسي لبعض النواب والشيوخ الذين كانوا يهدفون من التصويت على الاتفاقية طمأنة ناخبهم إلى أنهم يدعمون حماية البيئة.

وفي ملاحظة أقل تشاؤماً، تجدر الإشارة إلى أنشطة "لجنة التعاون البيئي" المكثفة من أجل دعم البحث العلمي وتعزيز تنفيذ الجمهور بشأن القضايا البيئية. فهذه اللجنة، عن طريق "صندوق أميركا الشمالية للتعاون البيئي" الذي أنشئ في العام 1995، قدمت منحاً للمنظمات المحلية غير الحكومية المرتكزة على المجتمع من أجل حل المشاكل البيئية. فـ"لجنة التعاون البيئي" و"الاتفاق الجانبية" ليسا إذاً سوى مجرد واجهة لكنهما لم يرضيا المجموعات البيئية.



حقق نشطاء البيئة نجاحاً أكبر في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الخاصة بـ"الغات" في جولة الأورغواي التي تزامنت مواعيدها. وكان المفاوضون يعملون على مراجعة رئيسية "للغات" من شأنها وضع نظام معزّز لتسوية النزاعات وتطبيقه بالإضافة إلى السعي لإجراء تغييرات في نص اتفاقية "الغات" ونطاق عملها. وفي نيسان/أبريل 1994، في قمة مراكش، المغرب، أوردت "الغات" الجديدة التي أنشأت "منظمة التجارة العالمية"، في الديباجة أن الأطراف في الاتفاقية أقرّوا أن

علاقاتهم في مجال التجارة والسعي الاقتصادي ينبغي أن تقوم من أجل رفع مستويات المعيشة وضمان العمالة الكاملة وإحداث نمو كبير ومطرّد في حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعلي والتوسّع في إنتاج وتجارة السلع والخدمات بينما يتيحون الاستخدام الأمثل للموارد العالمية وفقاً لأهداف التنمية المستدامة من أجل حماية البيئة والحفاظ عليها وتعزيز الوسائل لتحقيق ذلك بطريقة تتفق مع احتياجاتهم واهتماماتهم على مختلف مستويات التنمية الاقتصادية...

اتخذ وزراء التجارة في القمة أيضاً قراراً خاصاً يدعى "القرار حول التجارة والبيئة" فأنشأوا اللجنة حول التجارة والبيئة، كجزء من الهيكلية الدائمة لمنظمة التجارة العالمية لدراسة العلاقة بين الاثنين. وفي وقت لاحق من ذلك العام، اعتمد الوزراء القرار حول التجارة في الخدمات والبيئة، مما سمح للجنة حول التجارة والبيئة بدراسة القضايا البيئية المتصلة بالتجارة في الخدمات. ومع ذلك، حصرت مهام "اللجنة حول التجارة والبيئة" بالإعتراف أنّ منظمة التجارة العالمية ليست وكالة بيئيةّ وأنه يتوجب على اللجنة أن تعمل دائماً على تعزيز مبادئ تحرير التجارة في منظمة التجارة العالمية.

### مسألة "القرديس – السلاحف" في إطار منظمة التجارة العالمية الجديدة

مع أخذ هذا بعين الاعتبار، كان أول اختبار كبير لكيفية تعامل منظمة التجارة العالمية التي نشأت حديثاً مع القضايا البيئية في مسألة "القرديس – السلاحف" في العام 1998 التي ورد ذكرها في مقدمة هذا التقرير. فقد فرضت الولايات المتحدة حظراً على استيراد القرديس من الدول التي لا تستخدم أساطيل صيدها "أجهزة استبعاد



السلاحف البحرية" لتفادي خطر قتل هذه السلاحف في عملية صيد القريدس. وقد زعمت الهند وماليزيا وتايلندا وباكستان ان القانون كان قيدياً مقنعاً على التجارة الحرة فتحدّوا الإجراء في مسار منظمة التجارة العالمية لتسوية النزاعات.

احتجت الولايات المتحدة، تماماً كما حدث في مسألة "التونة – الدلفين"، مستندة إلى ان الاستثناءات الواردة في المادة عشرين من "الغات" تسمح بالحظر. ومثلما حدث في تلك ثبت في القضية ان لا مبرر لحظر القريدس بموجب استثناءات المادة عشرين لأنه لا يمكن استخدام تدابير حماية البيئة لتقويض النظام التجاري المتعدّد الأطراف عموماً.

استأنفت الولايات المتحدة القرار، بموجب إجراءات الطعن الجديدة التي نشأت عن إعادة النظر في "الغات" في جولة الأورغواي. لكن هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية حكمت مرة ثانية ضدّ الولايات المتحدة وإنما مع اختلاف كبير عن السبب الرئيسي لهيئة تسوية النزاع الأساسية. وأوضحت هيئة الاستئناف ان الهيئة قرأت نص المادة عشرين بشكل دقيق في سياق هدف الحفاظ على التجارة الحرّة الشامل. وأكدت هيئة الاستئناف ان الهدف من المادة عشرين هو فقط منع إساءة استخدام قوانين حماية البيئة بطريقة تتسبّب بتقويض نظام التجارة المتعددة الأطراف.

علاوة على تلك المسألة، خسرت الولايات المتحدة للأسباب نفسها تقريباً. وقالت هيئة تسوية النزاع التي، شددت هيئة الاستئناف على أن الصياغة الجديدة في مقدّمة اتفاقية "الغات"، المدوّنة أعلاه، تبين أن أعضاء منظمة التجارة العالمية وافقوا على ان التنمية الاقتصادية المستدامة كانت الهدف من النظام التجاري ويجب أن تؤخذ في الاعتبار من ناحية "اللون والتركيب والتظليل" في تفسير الاتفاقية. ومضت هيئة الاستئناف لتقول ان الطريقة التي نفذت فيها الولايات المتحدة حظر القريدس، هي تمييزية وأمرت الولايات المتحدة بإنهاء الحظر. لكنها مع ذلك أكدت انه:



"من خلال التوصل إلى هذه النتائج، نود أن نؤكد اننا لم نقرر بعد في هذا الطعن. ولم نقرر أن حماية البيئة والحفاظ عليها أمر لا يهّم منظمة التجارة العالمية بتاتا. ومن الواضح انه كذلك. وأنا لم نقرر أن الدول ذات السيادة التي هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية لا يمكن أن تتخذ تدابير فعالة لحماية الأنواع المهدّدة بالإنقراض، مثل السلاحف البحرية. ومن الواضح انها تستطيع ذلك ولا بد لها من أن تقوم بذلك. ولم نقرر أيضاً انه لا يجب أن تتصرف الدول ذات السيادة على صعيد ثنائي أو متعدد الأطراف، سواء في إطار منظمة التجارة العالمية أو في أي منظمة دولية، لحماية الأنواع المهدّدة بالإنقراض أو بخلاف ذلك لحماية البيئة. ومن الواضح انه عليها القيام بذلك وهي تفعل". (التشديد في النص الأصلي).

رغم هذه الكلمات المطمئنة من منظمة التجارة العالمية، ركز ناشطو البيئة وغيرهم من الرأي العام الأميركي والدولي على نتيجة القضية وما تعنيه. فقد قامت محكمة دولية بإسقاط قانون لحماية الأنواع المهدّدة بالإنقراض تمّ سنّه ديمقراطياً. ومثل مسألة "التونة - الدلفين"، تسببت مسألة "القريدس - السلاحف" بمعارضة العولمة التي بدا انها تسيء إلى البيئة لصالح التجارة الحرة.

### إعلان الدوحة حول البيئة

مع وعيها للضجة الكبيرة حول مسألة القريدس السلاحف وتزايد المعارضة للتجارة الحرة في بعض البلدان، إلا ان قمة مسؤولي التجارة في سياتل في العام 1999 لم تتمكن من إطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية العالمية - وتنبّتهت حكومات العالم إلى ضرورة أن تعترف بأهمية البيئة. وعندما تمّ التوصل إلى اتفاق بين مختلف وزراء منظمة التجارة العالمية لبدء جولة جديدة من مفاوضات التجارة العالمية في قمة الدوحة في قطر في تشرين الثاني/نوفمبر 2001، شمل الاتفاق مهلة محدودة لفتح مفاوضات بشأن العلاقة بين التجارة والبيئة في إطار اتفاقية "الغات" والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الـ20 التي تحكم حماية البيئة التي لديها أحكام مؤثرة على التجارة العالمية.



كانت هذه خطوة هامة لأنها رفعت مستوى الاهتمام بالبيئة من مجرد دراسات أجرتها لجنة التجارة والبيئة إلى مستوى المفاوضات الكاملة بين أعضاء منظمة التجارة العالمية، وستدرج النتائج في النهاية في قرار نهائي ملزم قانوناً يصدر في نهاية جولة الدوحة.

إلا أن النتائج لم تظهر بعد ويظهر المشككون في قيمة المفاوضات عند الطرفين. فالدول النامية قلقة من أن تكون المفاوضات وسيلة للتمييز ضد سلعها. لذا، وفي محاولة لتدارك هذه المشكلة، أعطيت لجنة التجارة والبيئة أيضاً مهلة أخرى لدراسة تأثير تدابير الحماية البيئية على نفاذ منتجات البلدان النامية إلى الأسواق.

في الوقت نفسه، يُبدي ناشطو البيئة قلقهم من أن تركز منظمة التجارة العالمية كثيراً على التجارة الحرة. وقد أعادت منظمة التجارة العالمية التأكيد في إعلان الدوحة أن كفاءتها محدودة بالتجارة وأن اتفاقيات البيئة المتعددة الأطراف هي المعنية بحل المشاكل البيئية وليس "الغات".

يأمل ناشطو البيئة، ربما بتفاؤل مفرط، أن تمكنهم الجولة الجديدة من المفاوضات من إضافة المزيد من الاهتمام بالبيئة على النظام التجاري العالمي، أو ما يسمى بـ "تخضير الغات". وهذا أمر بالغ الأهمية للتحرك البيئي لأنه ليس هناك حتى الآن أي منظمة دولية لتنسيق السياسات البيئية العالمية.

تفتح العملية التفاوضية، على الأقل، هذه القضايا أمام جمهور أوسع وأكبر. وستلقى كل المواضيع التي شقت طريقها من خلال تطوير القلق في النظام التجاري العالمي مناقشة واسعة — من ناحية السيادة على الموارد الطبيعية مقابل الرقابة الدولية ودور الاعتبارات البيئية في المعاهدات التجارية والأهم من ذلك التوازن بين التنمية وحماية البيئة.



## المشاكل البيئية العالمية والجهود الرامية إلى حلها

إن النزاعات التجارية المبيّنة في القسم السابق من هذا التقرير تعكس بشكل دراماتيكي الاختلافات المتأصلة في الموقف من العلاقة بين العولمة والبيئة. وتتمظهر هذه الاختلافات أيضاً في السياق الأوسع للعلاقات الاقتصادية والسياسية العالمية إذ إنّ البيئة أصبحت من المجالات الرئيسية التي تسبّب همّاً عالمياً وقد أصبحت موضوعاً مطروحاً في العديد من المحافل والمعاهدات المتعددة الأطراف.

سندرس في ما يلي ست قضايا بيئية محدّدة – ألا وهي تهديد الحياة البرية وفقدان التنوّع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية والاحترار العالمي واستنفاد طبقة الأوزون والتلوث – وهي قضايا تستعرض نفس المواضيع التي تتضمنها النزاعات التي تطرقنا إليها سابقاً بالإضافة إلى مواضيع أخرى. وهي تشمل التعاون الدولي مقابل السيادة والتقييمات الثقافية المختلفة لمدى ضرورة فرض حماية البيئية ودور الأدلة العلمية في وضع السياسات وبالطبع المخاوف البيئية مقابل التنمية الاقتصادية.

### الحياة البرية

على نحو ما تجلّى في مسألتي "التونة – الدلفين" و"القرديس – السلاحف"، إن أبرز ضحايا المشاكل البيئية الناجمة عن العولمة وأكثرها تأثراً هي الحيوانات. فهذه الأخيرة تواجه مجموعة تهديدات ناجمة عن الأنشطة الاقتصادية البشرية، من بينها تدهور نظمها الإيكولوجية بشكل عام وتعرض عشرات الآلاف من أنواع الحيوانات للانقراض بشكل مباشر. ونستعرض في هذا القسم تهديدين متصلين بالتجارة العالمية فيما نتناول التهديدات الأخرى بالتفصيل في الأقسام



التالية.



## تجارة الكائنات البرية

تعتبر تجارة الحيوانات من أكبر القطاعات الربحية في العالم. ووفقاً لشبكة "ترافيك" (Traffic) التي تعنى بالمراقبة الدولية لتجارة الحيوانات البرية والتي أنشأها "صندوق الحيوانات البرية العالمي" (WWF) والاتحاد العالمي للحفظ" (WCU) في العام 1976، تحقق الصناعة الشرعية للكائنات البرية مبيعات سنوية تقدر بعدة مليارات من الدولارات وتشمل مئات الملايين من أنواع الحيوانات. في الوقت نفسه، يجري جزء كبير من تجارة الحيوانات البرية بسبل غير شرعية. وغالباً ما يتم نقل الحيوانات والنباتات النادرة والمعرضة للانقراض من البيئة البرية في البلدان الفقيرة إلى مشترين في البلدان الغنية عن طريق عصابات التهريب المنظمة وذلك لاستخدامها كأدوية وفراء وأطعمة وحيوانات أليفة وحلي ومنتجات يشتريها أيضاً هواة جمع الأشياء النادرة.

في كافة أنحاء العالم، يعتبر الإتجار بالحيوانات ثالث أكبر الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود وهو يحقق سنوياً مبيعات تتراوح بين 10 و20 مليار دولار في المبيعات العالمية. وقد جاء في تقرير "الشبكة الوطنية البرازيلية لمكافحة الإتجار بالحيوانات البرية" أن 38 مليون حيوان يسرق سنوياً من الغابات البرازيلية تقدر إيراداتها بمليار دولار. وفي الولايات المتحدة على سبيل المثال، يمكن أن يجني تجار الحيوانات 20,000 ألف دولار ثمن جلد الجاكوار البرازيلي و60,000 ألف دولار ثمناً لببغاء لير مكاو النادر.

استجاب المجتمع الدولي إلى ضرورة تنظيم تجارة الحيوانات البرية عبر توقيع "اتفاقية الساييتس" (اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض) (CITES) في العام 1973. وتوافق هذه الاتفاقية على حماية لائحة يتم تحديثها بشكل دوري تضم ما يزيد عن 30 ألف نوع بحيث لا تشكل التجارة العالمية تهديداً لاستمرار الحيوانات البرية. والجدير ذكره أن ما يزيد عن 150 بلداً باتوا أطرافاً في الاتفاقية. وتتم حماية الأنواع التي تشملها الاتفاقية تحت نظام ضوابط تجارية دولي يركز على تصنيفها في واحدة من فئتين محميتين.



يتضمن الملحق الأول من الإتفاقيّة قائمة بأكثر الأنواع المهدّدة بالانقراض في العالم – ألا وهي القروذ والنمور والسلاحف البحرية وغيرها – التي توشك على الانقراض ومن غير الممكن أن تبقى إذا ما استمر الإتجار بها. ولا تعطي الدول الأطراف في الاتفاقية إذناً للإتجار بالأنواع الواردة في هذا الملحق إلا في حالات استثنائية.

يتضمن الملحق الثاني أنواعاً قد تصبح بالفعل مهدّدة بالانقراض إذا ما تم الإتجار بها دولياً. وتشمل هذه المجموعة الدلافين والتماسيح والسحالب وكلاب الماء وغيرها. وتتطلب التجارة العالمية بالأنواع الواردة في هذا الملحق ترخيصاً من حكومة البلد المصدر. بالإضافة إلى ذلك، يحق للبلدان أن ترفع من مستوى الحماية التي تفرضها الاتفاقية لدرجة منع تجارة الحيوانات البرية الواردة في الملحق الثاني نهائياً.

تشمل إذاً "ترافيك" و"سايتس" التجارة العالمية للحياة البرية فقط. أما التجارة الداخلية، فيجب أن تنظم على المستوى الوطني. ففي الولايات المتحدة، يأخذ تنظيم "قانون الأنواع المهدّدة بالانقراض" شكلاً حازماً، لكن بلداناً أخرى مثل تايلندا وإندونيسيا والهند تلقى انتقاداً من قبل المجموعات البيئية بسبب ضعف التنظيم الداخلي. فعلى سبيل المثال، وفقاً لـ"الاتحاد الدولي لحماية الحيوانات الرئيسية" في أندونيسيا، ينصّ القانون على أن عقوبة الإتجار أو حيازة الأنواع المهدّدة بالانقراض تصل إلى خمس سنوات سجن أو غرامة قدرها 10,000 دولار، إلا أن العديد من المسؤولين الحكوميين والقادة العسكريين والمشاهير يمتلكون هذه الأنواع كحيوانات أليفة.



لذلك، يذهب بعض ناشطي البيئة أبعد من "السايتس" ويضعون ضوابط دولية لحماية الحيوانات داخل البلدان. وقد قاومت الأمم هذه الفكرة لأنها رأت فيها تعدياً على سيادتها.

تسببت التجارة في الحياة البرية برودة فعل معاكسة من جماعات حقوق الحيوان التي تظهر بعض سمات الوعي البيئي المثيرة للإهتمام في مجتمع دولي معولم. وقد كثف الناشطون البيئيون جهودهم العامة لحماية العديد من



الأنواع من الاستغلال التجاري، مثل حملات "الفراء هي القتل" و"أنقذوا الدلافين" و"أنقذوا الحيتان" لتغيير الطلب على السلع المتأثية من الحياة البرية.

تحت حركة "الفراء هي القتل" الجمهور على الوقوف ضد قتل الحيوانات من أجل جلودها عبر مقاطعة المتاجر والتجار الذين يبيعون الفراء. ويطلق الناشطون البيئيون منتجات الفراء ويضعون ملصقات على مصدات السيارات وإشارات السير وقيمون التجمعات العامة كما يروجون للأزياء البديلة عن الفراء. وتحت حملة "أنقذوا الدلافين" المستهلكين على شراء علب التونة التي يُكتب عليها أنها مع "سلامة الدلافين" لأن لبعض أساليب صيد التونة تأثيراً جانبياً يتمثل في قتل الدلافين (ستتم مناقشة هذا الموضوع بإسهاب في ما يلي). وقد قادت "جرين بيس" حملة "أنقذوا الحيتان" منذ العام 1975، وهي حملة ترمي إلى توعية الجمهور حول تهديدات الحيتان وتدفع من أجل فرض قيود دولية على صيد الحيتان وتعرقل بفعالية سفن صيد الحيتان.

تعتبر هذه الحملات الأبرز ليس لأنها استجابات فعالة لمشكلة كبيرة وإنما بسبب ما تكشفه بياناتها عن الضغوط السياسية والمواقف في مجتمع معولم. علماً أن قدرة محبي البيئة على تنظيم الناشطين في جميع أنحاء العالم – ولا سيما استخدام الإنترنت لنشر رسائلهم – والتأثير على السياسة على الصعيدين الوطني والدولي، هي في حد ذاتها إحدى سمات العولمة.

لقد انعكست هذه القدرة على السياسة بطرق هامة. فحماية الدلافين مثلاً أدت إلى كتابة عبارة "أصدقاء الدلافين" على علب التونة المصنعة في الولايات المتحدة ودفعت إلى سنّ قوانين وطنية لحماية البيئة تتعارض مع قواعد التجارة العالمية. كما ذكر في المقدمة، إن حماية السلاحف البحرية حشدت آلاف المتظاهرين خلال مفاوضات "منظمة التجارة العالمية" في سياتل في العام 1999. وقد اكتسبت حركة "أنقذوا الحيتان" تأييداً دولياً واسعاً وساعدت في فرض حظر على الصيد التجاري للحيتان.

بما أن هذه الحملات تعالج قضايا حساسة في الحياة، فهي تلقى معارضة. فعلى سبيل المثال، وكما ورد في فقرة "حماية الحياة البرية والحقوق الثقافية" في تقريرنا حول القيم والثقافة، يُعتبر صيد الحيتان في أماكن مثل اليابان



والنروج وبين بعض قبائل الإسكيمو في الولايات المتحدة، من العادات الشعبية مما قاد إلى نضال كبير لمواجهة القيود عليها.

### انتشار الكائنات الغازية

تعرف المؤسسة الأميركية للأسماك والحياة البرية الكائنات الغازية والتي تعرف أيضاً بالغريبة أو الدخيلة أو غير المحلية، بأنها كائنات "متسللة تجتاح النظام الإيكولوجي إلى أبعد من مداها الطبيعي". وعندما تنتقل هذه الكائنات إلى محيط جديد يسمح لها بالنمو والاستمرار، تسارع إلى الهيمنة على الحياة البرية الطبيعية وتحدث خللاً في النظام الإيكولوجي.

فعلى سبيل المثال، اجتاح "البلح البحري المزرد" (zebra mussels) الممرات المائية حول الولايات المتحدة الأمر الذي تسبب بانسداد الأنابيب التي تنقل المياه إلى المدن والمزارع والمصانع مما أدى إلى خلل اقتصادي كلف ملايين الدولارات.

أما أسماك السلمون المرقط، التي تعيش في منطقة البحيرات الكبرى فقد تراجع عددها بشكل مضطرب بعد أن وصل سمك الجلكا البحري (وهو سمك كالأنقليس) وبدأ يقتات منها على نحو كبير.

منذ اكتشافها في واشنطن العاصمة في العام 1942، انتشرت نبتة مائية تسمى "ألفية الماء الأوراسية" في أرجاء الولايات المتحدة وقضت على الحياة النباتية المحلية مما عرقل تدفق المياه ومنع التغذية المناسبة عن عدد كبير من طيور الماء.

ومؤخراً وتحديداً في تموز 2002 في ولاية ماريلاند أدى اكتشاف فصيلة من "الأنقليس" وهو نوع من الكائنات السمكية التي يمكنها الصمود لثلاثة أيام خارج الماء والتكاثر بسرعة والتهام أي حيوان صغير تمرّ بقربه، إلى إثارة قلق بيئي عارم وبذل جهود للقضاء على هذه الكائنات.



في هذا الإطار أوردت مجلة "العالم الجديد" (New scientist) ان الكائنات النباتية الغازية في الولايات المتحدة تغطي حتى الآن 99 مليون فدان وهي تنتقل إلى أكثر من ثلاثة ملايين فدان إضافية كل عام. ومن بين الكائنات النباتية المحلية الـ1200 والمعروفة بأنها نباتات برّية بحسب الشركة الأميركية لعلم النبات البري، 65% منها لا تعود أصولها إلى الولايات المتحدة. وتقول وزارة الزراعة الأميركية بأن النباتات الغازية تجبر المزارعين على إنفاق الملايين على المضادات الحشرية وتتسبب بخسائر سنوية بقيمة 7,4 مليار دولار في الإنتاج الزراعي الأميركي. وبحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقدّر الكلفة السنوية الإجمالية التي تسببها الكائنات الغازية للاقتصاد الأميركي بـ123 مليار دولار.

#### أسئلة للنقاش:

استُخدمت الأصدّة البورمية وهي ثعبان ضخم جداً إلى البيوت في فلوريدا على أنها حيوانات أليفة. وعندما تضخمت كثيراً وأصبح من الصعب إطعامها، تخلت الكثير من العائلات عنها وأرسلتها إلى أراض رطبة. واليوم تبدو الحياة البرية الأصلية في "أفرغلابيس" Everglades " في خطر إذ ان هذا النوع من الثعابين بدأ يتكاثر وليس له مفترس (predator) طبيعي. كيف يمكن حل هذه المشكلة؟ ماذا يمكن أن نفعل لتجنب مشاكل مماثلة في المستقبل؟

تنتشر الكائنات الغازية منذ مئات السنين كنتيجة للنشاط البشري، سواء أكان متعمداً أم عن غير عمد. لكن، كما ذكرنا آنفاً، فإن هذا الانتشار تحوّل الآن إلى مشكلة ملحة لأنه في العالم المعولم حيث ينتقل المزيد من الأفراد والبضائع حول الأرض فإنه من الطبيعي أن تنتقل معهم الكائنات الغازية.

على سبيل المثال، إن دودة جذور الذرة وهي الحشرة الرئيسية التي تصيب الذرة في الولايات المتحدة انتقلت بشكل عرضي إلى البلقان بواسطة الجيش الأميركي خلال النزاع البوسني. فالحشرات والقوارض والأسماك العالقة داخل حاويات الشحن كانت تنتقل إلى نظم إيكولوجية جديدة. وفي بعض الأحيان، يقوم أصحاب أحواض السمك بوضع أسماك غير محلية في أحواض محلية أو يعتمد أصحاب الحيوانات الأليفة الغريبة على إعادة إطلاقها في الأماكن البرية.



هذا ولم يتم حتى الآن إطلاق أي برنامج لمكافحة مشكلة الكائنات الغازية غير ان الاتحاد العالمي للحفاظ والأطراف الموقعة على اتفاقية التنوع البيولوجي بدأوا مؤخراً العمل على مبادرة عالمية لهذه الغاية. فحتى تاريخه، لقيت ظاهرة الكائنات الغازية المعالجة الأفضل على المستوى الوطني فحسب. ففي الولايات المتحدة يحظر "قانون لايسي" استيراد الكائنات البرية التي تعدّ مضرّة بالنشاط البشري كما بالموارد البرية وحيازتها ونقلها وامتلاكها. وقد أنشأ القانون الوطني للكائنات الغازية الذي أقرّ في العام 1996 إطاراً عملياً شاملاً للبحث في انتشار الكائنات المائية المضرّة وتنظيمه ومكافحته وخصوصاً "البلح البحري المزرد". وقد وقع الرئيس بيل كلينتون في العام 1999 على نظام تنفيذي لإقامة مجلس الكائنات الغازية لمراقبة جميع الجهود التي تبذل في هذا الإطار على المستوى الوطني. إذ انه من المتوقع أن تتحوّل مشكلة الكائنات الغازية إلى مشكلة مستمرة ومتفاقمة في المستقبل في مختلف مناطق العالم حيث يصف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) هذه المسألة بأنها الخطر الثاني الأهم الذي يواجه الحياة البرية بعد خسارة الموائل الطبيعية.

ان المشاكل التي تواجه الحيوانات في الاقتصاد المعولم تمثل المواضيع التي ستثار تباعاً في هذا التقرير. وفيما يتعلق بقضية التجارة الدولية للحيوانات، فقد توافقت الحكومات على توقيع معاهدة دولية تتعلق بالتجارة الشرعية للحيوانات لكن التجارة غير الشرعية استمرت مربحة كما ان الحماية المحلية للحيوانات ضمن حدود الدول بقيت خارج دائرة الاهتمام الدولي. غير ان المنظمات غير الحكومية سعت إلى تعبئة المواطنين على معارضة تجارة الكائنات البرية.

وفيما يتعلق بالكائنات الغازية، تقدمت الجهود الحكومية لحماية الحيوانات على المستوى المحلي فحسب، فثمة على سبيل المثال، قوانين أميركية للحدّ من انتشار هذه الكائنات، غير أنها لم تؤدي إلى بلورة أية استراتيجية دولية. أما على صعيد المشاكل البيئية الأخرى فلم يتم التوصل، حتى الآن، إلى إقامة توازن واضح بين الجهود الدولية والسيادة الوطنية، والتحرك الحكومي المنسق في مواجهة النزاعات بين الحكومات، والقلق البيئي والمصلحة الاقتصادية من جهة والقيم الحضارية من جهة أخرى.



## خسارة التنوع البيولوجي

ان مفهوم التنوع البيولوجي هو الصورة الشاملة للنباتات والحيوانات على كوكب الأرض. فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "UNEP" يعرّف التنوع البيولوجي على أنه "التنوع بين الكائنات الحيّة من جميع المصادر بما في ذلك البرية والبحرية وغيرها من النظم الإيكولوجية المائية، والمجمعات البيئية التي هي جزء منها". بعبارة أخرى، يعني التنوع البيولوجي النباتات والحيوانات تحديداً والأسلوب الذي تتفاعل به مع بعضها البعض بالإضافة إلى النمط الذي تنتهجه في تفاعلها مع البيئة الطبيعية التي تعيش فيها.

**سؤال:** أكتب لائحة بالحوافز السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تقدّمها المنظمات أو الحكومات لوقف تراجع التنوع البيولوجي؟

تحصل خسارة التنوع البيولوجي على مستويين، أولاً النباتات والحيوانات التي في طريقها إلى الإنقراض على نحو غير مسبوق في تاريخ الطبيعة من قبل على الرغم من عدم الدقة لأن 1.75 مليون كائن حي فقط من أصل 14 مليون تم إحصاؤها حتى الآن).

ثانياً ان جميع النظم الإيكولوجية في المناطق الساحلية والبحرية وتجمعات المياه الداخلية والغابات والأراضي الجافة (أي الصحاري والمراعي والسافانا) تتعرض للتدمير نتيجة التلوث وقضم الأراضي والتغيرات المناخية.

في المحصلة، أظهر "مؤشر الكوكب الحي" الذي تم تطويره من قبل الصندوق العالمي للحياة البرية والذي يعنى بتوجهات وميول مئات الكائنات الحيّة، أن التنوع البيولوجي تراجع بنحو 35% بين عامي 1970 و 2000. (سيتم التطرق إلى مسألة خسارة النظام الإيكولوجي بشكل مفصل في الجزء التالي من هذا التقرير)

ان هذه الخسارة مهمة لأسباب عديدة:



أولاً: ان المخلوقات الحية توفر خدمات بيئية لا تعوّض وتعتمد عليها البشرية بشكل كبير مثل الحفاظ على خصوبة الأرض وامتصاص التلوث وتفكيك النفايات والأجسام الملوثة. ولقد قَدّرت إحدى الدراسات قيمة 17 خدمة من هذه الخدمات الطبيعية بين 16 و 54 تريليون دولار في العام في حين ان الدخل القومي العالمي بلغ في العام 2000، 3105 تريليون.

ثانياً: ان التنوع البيولوجي يدعم الصحة الإنسانية عبر تسهيله لعملية تطوّر الأدوية. فبحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإن 10 أنواع من الأدوية الـ 25 الأكثر مبيعاً في العالم في العام 1997 هي ذات مصدر طبيعي وتقدّر قيمة هذه العقارات المصنوعة من مركّبات طبيعية بنحو 75 إلى 150 مليار دولار سنوياً. كما تعتبر منظمة الصحة العالمية ان النباتات تؤمن الرعاية الصحية الرئيسية لنحو 60% من سكان العالم.

ثالثاً: يقدم التنوع البيولوجي موارد جينية للغذاء والزراعة. وتعتمد القدرة الإنسانية الفريدة والمربحة على تدجين حيوانات وإنتاج محاصيل أكثر إنتاجية – على سبيل المثال الدجاج الذي ينتج الكثير من البيض والذرة التي تقاوم الجفاف – بالاعتماد على التنوع الجيني لدى هذه الكائنات. تشير نشرة التنوع البيئي الشامل الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2001 إلى ان "التنوع البيولوجي يؤمّن السلع والخدمات التي تجعل الحياة على الأرض ممكنة أكثر وترضي حاجات المجتمعات البشرية".

بالإضافة إلى ذلك، يدعم الكثير من الناس التنوع البيولوجي لأسباب أخلاقية وروحية. فقد كتب جون مور وهو مؤسس "نادي سييرا" في العام 1912: "الكل بحاجة إلى الجمال تماماً كما هو بحاجة إلى الخبز والمساحات للهو والصلاة حيث الطبيعة تشفي وتمنح القوة للجسد والروح معاً". وقد وافق الصندوق العالمي للحياة البرية على العمل على حماية الحيوانات والنباتات المهَدّدة لأنها "جميلة ونادرة" ولأن هذه المهمة هي "من أجل الناس ومن أجل الطبيعة". لذلك تعتبر المحافظة على الطبيعة في نظر الكثيرين هدفاً يستحق العناء.



ان الأداة الدولية الأساسية لحماية التنوع البيولوجي هي اتفاقية التنوع البيولوجي وهي من بين الاتفاقيات التي تم تطويرها من خلال الوعي البيئي المتنامي والذي أدى إلى قمة الأرض في ريو في تموز 1992. لهذه الاتفاقية الموقعة في ريو دي جانيرو والتي تضم 182 طرفاً، ثلاثة أهداف: "الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته فضلاً عن المشاركة العادلة والمنصفة للمكاسب التي تنتج عن استخدام الموارد الجينية". كما ان للاتفاقية ثلاث آليات لتعزيز التنوع البيولوجي: غرفة مقاصّة لتبادل المعلومات للتعاون التقني والعلمي، عملية إصدار تقارير وطنية حول الإجراءات التي تتخذ من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي بالإضافة إلى تدابير مالية تمنح الدعم للدول النامية في هذا الإطار.

غير ان اتفاقية التنوع البيولوجي ليست خطة تحرك بل انها أداة للالتزام فهي لا تتضمن سوى القليل من الإجراءات المحددة. وبحسب نشرة التنوع البيئي الشامل فإن "الاتفاقية لا تضع أهدافاً ملموسة كما لا تتضمن لوائح محددة ولا ملاحق متصلة بالمواقع والكائنات المحمية وبذلك تقع مسؤولية تحديد مدى تطبيق معظم التدابير التي تنص عليها الاتفاقية على المستوى الوطني، على أطراف الاتفاقية أنفسهم".

وبدلاً من ذلك تورد الاتفاقية عدداً كبيراً من المبادئ الإرشادية التي يجب أن تأخذها الدول في الاعتبار: استخدام مقاربة شمولية ومتعددة القطاعات تقضي بترسيخ أسس التعاون داخل الحكومة والمجتمع المدني ومجتمع الأعمال. الاعتراف بأهمية المعرفة المحلية في تعزيز الاستخدام الدائم للتنوع البيولوجي، بالإضافة إلى إدراك تأثير العوامل الاقتصادية والمؤسسية التي غالباً ما تشكل أساس خسارة التنوع البيولوجي.

إن أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي تورد في نشرة التنوع البيئي الشامل ان عدداً كبيراً من الدول، بالرغم من كونها أطرافاً في المعاهدة، تتلأ في وضع خطط عمل وطنية منسقة وتنفيذها وإدارتها كي يأخذ التغيير الحقيقي مجراه. وبحسب الأمانة أخفقت الكثير من الدول في تطوير استراتيجيات تتعلق بالتنوع البيولوجي أو حتى في تقديم التقارير الوطنية المطلوبة وفقاً لقواعد المعاهدة. في الواقع تعترف الأمانة بأن المعاهدة أخفقت في "إيصال



الرسالة التي تتعلق بالأهمية الاقتصادية للتنوع البيئي" وفي "إخضاع القطاع الخاص على المستويين الوطني والعالمي".

أخيراً، ان بذل جهد عالمي في هذا الإطار هو أمر معقد نظراً لغياب أي معيار علمي ثابت لقياس التنوع البيولوجي. ومن دون وجود هذا المؤشر، سيكون تقييم واقع التنوع البيولوجي وقياس التقدم على صعيد دعم هذا التنوع، غامضين لجهة المفهوم. في هذا السياق يورد برنامج الأمم المتحدة للبيئة انه "عموماً يبدو ان محركات خسارة التنوع البيولوجي منتشرة جداً إلى حد ان جهود الحفاظ على هذا التنوع لم تفلح سوى في إبطاء نسبة التغيير على المستوى العالمي".

ان الحاجة إلى حماية التنوع البيولوجي هي مسألة سياسية واقتصادية في الوقت نفسه، لأن تقييم فوائد هذه الحماية يعتمد بشكل كبير على القيمة الأساسية وغير المحدودة التي يعلقها المرء على الطبيعة.

الولايات المتحدة على سبيل المثال لم تصبح طرفاً في اتفاقية التنوع البيولوجي، فعندما عُرضت المعاهدة على قمة الأرض في ريو عام 1992، رفض الرئيس جورج بوش الأب التوقيع عليها مشيراً إلى مخاوف تتعلق بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية مثل براءة اكتشاف بعض أنواع من النباتات والحيوانات وشروط الدعم المالي للدول النامية. إلا ان إدارة الرئيس كلينتون وقعت على الاتفاقية في العام 1993 غير ان مجلس الشيوخ لم يصادق عليها وذلك استجابة لاحتجاجات لوبيات حقوق الملكية والأخشاب وجمعيات الضغط الزراعية. لقد اعترضت هذه اللوبيات على فكرة ان مصالحها الاقتصادية التي تعتمد على السيطرة على الأراضي، ستكون عرضة للتدخل من أطراف من خارج النظام السياسي الأميركي حيث المخاوف البيئية قد تغطي على عملية التقييم الأميركي لحاجات التنمية الاقتصادية.

بذلك يكون فقدان التنوع البيولوجي مشكلة دولية تتم مواجهتها عبر تضافر الجهود الدولية. غير ان خلافات برزت بين الدول حول أفضل السبل للتعامل مع هذه المشكلة. فالشعوب لديها معتقدات فلسفية مختلفة حول كيفية تقييم البيئة مقابل التنمية الاقتصادية والحرية الشخصية، لذلك يجب احترام هذه الاختلافات من أجل فتح الطريق أمام تفعيل التعاون لمواجهة خسارة التنوع البيولوجي.



كما ان الحلول المحتملة يجب أن تأخذ في الاعتبار سيادة الدول ومداخل الأفراد من أجل كسب الدعم السياسي. فالاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية التنوع البيولوجي لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا نجحت في منح حوافز سياسية واقتصادية واقعية للمواطنين والمنظمات والحكومات من أجل اتخاذ الخطوات المناسبة.

### النظم الإيكولوجية

إن النظم الإيكولوجية هي الشبكة الكاملة من العلاقات التي تقوم بين موئل بيئي معين والنباتات والحيوانات والكائنات البشرية التي تعتمد عليه. إلا أن بعض هذه النظم الإيكولوجية مثل المحيطات لا تخضع لسيطرة أي دولة أو أي مجموعة من الدول. وهنا يكمن السؤال: من يجب أن يتحمل مسؤولية حماية هذه المناطق؟ في المقابل، تخضع بعض النظم الإيكولوجية لسيطرة دولة واحدة إلا أن هذه الدولة قد لا تملك الموارد ولا حتى النية لحمايتها. فهل على بعض الدول أن تخشى من الأضرار البيئية الذي قد تلحق بدولة أخرى لا تأثير لهذه الأضرار خارج حدودها؟ وإذا كان الأمر كذلك كيف يمكن أن تصح تلك الدول هذا الضرر من دون انتهاك سيادة الدول الأخرى؟

### المحيطات

إن المحيطات هي المثال الأساسي على هذه المشاكل، فهي تستخدم للنشاط الاقتصادي والترفيه وهي مصدر رزق الشعوب في الكثير من دول العالم. وفي نفس الوقت تتعرض هذه المحيطات للضرر من شعوب هذه الدول. غير أنها لا تخضع لسيطرة أي دولة وهو ما يجعلها "التراث المشترك للبشرية".



ولكن إذا لم تكن أي دولة تملك المحيطات وتتحمل مسؤولية الاهتمام بها باعتبارها نظاماً إيكولوجياً متكاملًا فكيف يمكن حمايتها إذا؟ هذا الأمر يعرف بـ"مأساة العموم" (tragedy of the



(commons) فالمحيطات هي مورد لا يملكه أحد ويستخدمه الجميع لذلك فسيلحق به الضرر لأن ما من أحد سيتحمل مسؤولية حمايته. فكل مستخدم سيفترض ان أحداً آخر سيتحمل هذه المسؤولية وبذلك لا يأخذ أحد على عاتقه مهمة حماية المحيطات.

وهذه مأساة أيضاً بسبب اعتماد جميع البشر على المحيطات. فهي إذ تغطي 70% من مساحة الأرض، تلعب دوراً حيوياً في النشاط البيئي والاقتصادي حول العالم. فبحسب أطلس الأمم المتحدة للمحيطات "تعتبر المحيطات نظاماً ذو قدرة إنتاجية عالية يعيد بشكل مستمر، تدوير المواد الكيميائية والغذائية والماء عبر "دورة هيدرولوجية" تزود المناخ والطقس بالطاقة وتنظم الحرارة الشاملة للأرض إذ انها تلعب دور مخزن عملاق للحرارة ومصدرها الشمس".

بالإضافة إلى ذلك تعتبر المحيطات أساس مجموعة واسعة من القطاعات الصناعية والتجارية والترفيهية، مثل صيد الأسماك والشحن والإبحار. وأخيراً تعدّ المناطق الساحلية البحرية الصالحة للحياة مهمة جداً – فبحسب إحصاءات العام 1994 تبين ان 37% من مجمل سكان العالم يتركزون على طول 37 ميلاً (60 كم) من سواحل المحيطات.

إن مختلف أنواع التلوث تعرف طريقها إلى المحيطات من مصادر عديدة بما في ذلك مياه المجاري ومياه الصرف الزراعي والتسربات النفطية والانبعاثات الكيميائية والفضلات غير القابلة للتحلل البيولوجي (أي القمامة التي لا تتحلل طبيعياً). هذا ويعدّ الاستهلاك المستدام للموارد البحرية الحيّة (الصيد) مشكلة ملحة أخرى. إذ يشير برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى "وجود توجه عالمي ثابت نحو المزيد من الاستغلال المكثف للأرصدة السمكية ومواصلة استنزافها علماً ان ثلاثة أرباعها تمّ استغلاله إلى أقصى حد...".

هذا وخلال عمليات الجرف لإقامة مرافئ ومكبّات النفايات والبناء والترفيه، تمّ إفساد مناطق ساحلية واسعة وإعادة تشكيلها لأغراض إنسانية. فـ58% من شواطئ العالم الصخرية تتعرض للتهديد علماً ان الضرر قد ينجم ببساطة عن الدمار المادي المباشر.



ان مأساة العموم جعلت حماية المحيطات محصورة بمجموعة من الاتفاقيات خصوصاً اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار والاتفاقيات المتعلقة بصيد السمك بما في ذلك اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية ومدونة السلوك الخاصة بالصيد الرشيد بالإضافة إلى بعض الإجراءات لمكافحة التلوث مثل اتفاقية لندن لتفريغ النفايات واتفاقية بازل، والبرنامج العالمي للعمل، والتي تتضمن جميعها أحكاماً تتعلق بالشؤون البحرية.

غير انه في العام 1999 تعهد المجتمع الدولي بأن يأخذ على عاتقه لمدة أربع سنوات مهمة تقصي الحقائق تحت عنوان "التقييم العالمي للمياه الدولية". والهدف من هذه المبادرة هو توضيح شامل للحالة البيئية في المحيطات، ومصادر الضرر التي تطل المحيطات، والسيناريوهات المستقبلية الممكنة لحمايتها.

## التصحّر

إن التصحّر هو مشكلة مختلفة قليلاً تطل النظم الإيكولوجية البرية. فغالباً ما تتعلق بدولة واحدة، إلا أن المجتمع الدولي لا يزال مهتماً بالسعي إلى حماية الدول المستهدفة بالتصحّر، خصوصاً لأن بعض شعوب العالم يعيشون في مناطق مهددة من خطر تسارع فقدان القدرة الانتاجية لديها بسبب التصحّر أي تحوّل مساحات برية إلى مناطق متصحّرة غير قابلة للسكن ولا يمكنها أن تتحمّل أن تقطنها مجموعات سكانية. وهذا الأمر يطرح مشاكل تتعلق أيضاً



بوضع استراتيجية دولية متجانسة.

إن الأراضي الجافة والنظم الإيكولوجية مثل الأراضي العشبية والسافانا تغطي أكثر من ثلث مساحة اليابسة ويسكنها عدد كبير من الشعوب الأكثر فقراً في العالم الذين تعتمد حياتهم إلى حد كبير على الأرض. ومع ذلك فإن هذه الأراضي تعدّ هشة ومعرضة بشكل كبير للتدهور لأنها نظم إيكولوجية غير مزدهرة طبيعياً.



ينجم التصحر عن مجموعة من التغيرات المناخية والأنشطة البشرية. فالأراضي الجافة المهملة تعاني فترات من الجفاف ولكنها عموماً قادرة على استعادة عافيتها على نحو طبيعي. أما إذا كانت هذه المناطق عرضة للاستغلال لمكاسب إنسانية اقتصادية فإن الأضرار التي قد تلحق بالنظام الإيكولوجي يمكن أن تكون كبيرة جداً. وهكذا فإن الإفراط في زراعة الأرض والإكثار من تعريضها للرعي وعمليات إزالة الأحراج وسوء الري، تلعب جميعها دوراً كبيراً في مشكلة التصحر.

قد تكون نتائج التصحر كارثية. فالعامل المؤثر الرئيسي هو فقدان الموارد الرئيسية — خصوبة التربة والنباتات والمحاصيل — الذي يسمح باستمرار النشاط الاقتصادي. ففي المناطق الفقيرة مثل جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى تكون التداعيات خطيرة. وإذا تطور التصحر بشكل كبير جداً، فإن الشعوب المهمشة التي تعتمد على هذه الأرض ستجد أن أراضيها لم تعد قادرة على توفير ما يكفي من الغذاء والمياه من أجل ضمان استمرار الحياة. وبذلك تكون النتيجة هي المجاعة التي تضرب عدداً كبيراً من البشر والحيوانات على حد سواء وتجبر مجموعات سكانية كبيرة على النزوح كما تتسبب بخلل إقتصادي خطير.

وبالرغم من أن نتائج التصحر غالباً ما تكون شديدة الخطورة في المناطق الفقيرة، إلا أن فقدان الإنتاجية الذي ينتج عن التصحر مضر جداً للمناطق المتطورة أيضاً. وفي هذا الإطار جاء تحذير الأمين العام (السابق) للأمم المتحدة كوفي أنان من أن "الجفاف والتصحر يهددان حياة حوالي المليار شخص في أكثر من 110 دول حول العالم". كما يقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخسارة العالمية السنوية المباشرة الناتجة عن التصحر بـ42 مليار دولار.

إدراكاً منه للنتائج الكارثية المحتملة للتصحر، بادر المجتمع الدولي إلى وضع "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر" المتفق عليها في العام 1994. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في العام 1996 وانضم إليها 181 بلداً اعتباراً من تموز 2002. وبالرغم من أن الاتفاقية تتناول التصحر في مختلف أنحاء العالم، تركز الاهتمام بشكل خاص على إفريقيا حيث تتفاقم المشكلة إلى حد بالغ الخطورة.



ولكن على الرغم من اتفاقية مكافحة التصحر، لم يتم القضاء على هذه المشكلة بل قد تكون تفاقمت أكثر من السابق. فالاتفاقية تسعى إلى منع تفاقم المشكلة من خلال مجموعة من برامج العمل الوطنية والمشاركة المحلية في صنع القرار.

إلا أن الاتفاقية تعتمد على بعض الدول لتمويل عملية مكافحة التصحر وإقامة شراكات مع دول أخرى بما هو ضروري ويمكن من أجل تأمين الوسائل لتحقيق هدفها المحدد.

لكن بما أن المشاكل الناجمة عن التصحر تقتصر على بعض الدول المتفرقة لا سيما الفقيرة منها، لم يكن هناك جهد دولي منسق لتقديم مساعدة مالية ملموسة في هذا الإطار. فهذه الدول تتعرض للضرر داخل حدودها، مما يجعل المشكلة تبدو وكأنها من مسؤولية كل دولة بمفردها وليست على عاتق المجتمع الدولي ككل. لذلك وبالرغم من وجود الاتفاقية فإن طبيعة المشكلة منعت الدول الغنية من الالتزام بمساعدة البلدان الفقيرة عبر المعونات المالية.

غير أن المفارقة في ما يتعلق بالمحيطات تكمن بأن العائق أمام العمل الجماعي الدولي هو حقيقة أن أي من الدول لا تشعر بأنها مسؤولة عن مشكلة تطل دول كثيرة أخرى. أما في حالة التصحر، فالكثير من الدول لا تشعر بأنها مسؤولة عن مشكلة تطل دولة واحدة أو عدة بلدان أخرى داخل حدودها.

### الاحترار العالمي

إن الاحترار العالمي – الذي يسمى أيضاً التغير المناخي – هو ارتفاع في درجات الحرارة في العالم والتي كانت وراء سوء الأحوال الجوية في مناطق عديدة من العالم. واستناداً إلى "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ" وهي اتحاد من العلماء أنشئ في 1988 من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، فقد ارتفع متوسط درجة حرارة العالم 1.1 درجة فهرنهايت (0.6 درجة مئوية) خلال القرن الماضي.



وقد توقعت الهيئة أيضاً حدوث ارتفاع في متوسط درجة الحرارة بين 2.5 درجة فهرنهايت (1.4 درجة مئوية) و10.4 درجة فهرنهايت (5.8 درجة مئوية) خلال القرن المقبل وهو معدل احتراز غير مسبوق خلال 10 آلاف سنة على الأقل.

ان هذا الارتفاع في درجات الحرارة مسؤول عن عدد من المشاكل البيئية مثل ارتفاع مستوى البحار والمحيطات من أربع إلى ثماني بوصات (10 – 20 سنتيمتر) بسبب ذوبان الجليد الذي يهدد بإغراق المناطق الساحلية والجزر. وقد يتسبب الاحتراز العالمي أيضاً بالمزيد من الارتفاع في مستويات البحار والمزيد من الأحوال الجوية القاسية، مثل ظاهرة النينو.

تجدر الإشارة إلى ان سبب الاحتراز العالمي يعود إلى النشاط الإنساني بما في ذلك احتراق البقايا الحيوانية الناتجة عن التطور الصناعي، وإحراق المزارعين للغابات في الدول النامية، وحتى الاحتراق الحيوي – احتراق الفحم والخشب والروث لأغراض الطهي والتدفئة – على يد الفقراء. وقد أصدرت هذه الأنشطة انبعاثات غازية مثل ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان وأكسيد النيتروجين والكلور والفلورين والبروميد (التي تسمى معاً الهالوجين) وهي كثيراً ما توصف بأنها "غازات الدفيئة" لأنها تؤدي إلى تدفئة الأجواء عبر امتصاص الحرارة من الشمس والتسبب بـ"مفعول الدفيئة".

في العام 1992، ولمكافحة هذه المشاكل، قضت "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي" بالالتزام بـ"تحقيق الاستقرار لتجمعات غازات الدفيئة في الجو عند مستويات تمنع التدخل الخطير للنشاط الإنساني في النظام المناخي". ومنذ ذلك الحين انضم 186 بلداً إلى الاتفاقية، وفي العام 1997 وافقت 84 دولة على بروتوكول كيوتو وهو عبارة عن مجموعة إجراءات أكثر صرامة وتفصيلاً لتنفيذ أهداف الاتفاقية. وبموجب البروتوكول من المفترض بالموقعين على الاتفاقية تحقيق انخفاض بنسبة 5 إلى 7% في مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عما كانت عليه في العام 1990 وذلك بحلول العام 2008 إلى العام 2012.



غير ان بروتوكول كيوتو لم يدخل حتى الآن حيز التنفيذ لأن عدد الدول التي صادقت عليه ليس كافياً. فعلى الأقل هناك 55 من الدول التي تصدر 55% أو أكثر من انبعاثات غازات الدفيئة (بحسب أرقام العام 1990)، يجدر بها المصادقة على الاتفاق لكي يصبح نافذاً. والأهم من ذلك، وبالرغم من كونها أحد واضعي البروتوكول الـ84 في العام 1997، فإن الولايات المتحدة لعبت دور الناقد العلني للاتفاق، وبصفتها تنتج 36% من غازات الدفيئة (بحسب أرقام 1990) أدّى رفضها المصادقة على الاتفاق إلى نفس فعالية البروتوكول.

علماً ان الولايات المتحدة ودول أخرى مثل أستراليا قد عبّرت عن الكثير من المخاوف إزاء البروتوكول، مركزة في مواقفها على الاعتبارات العلمية للبروتوكول وكلفته الاقتصادية والجوى منه ومدى عدالته.

أولاً: يتساءل منتقدو البروتوكول عن مدى خطورة الاحترار العالمي. فالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغيير المناخي على سبيل المثال، لم تقدم رقماً محدداً للمستوى المقبول لتجمع غازات الدفيئة. ولكن توماس سي. شيلينغ، الأستاذ في جامعة ماريلاند، قدّر في عدد أيار/حزيران 2002 من مجلة "فورين آفيرز" (قضايا خارجية) المعدلات المقبولة لتجمع الغازات بأنه يتراوح بين 600 و1200 جزءاً في المليون. إزاء هذا الغموض، يقول منتقدو البروتوكول ان فوائد خفض الانبعاثات لا يمكن أن تقارن بمساوئها. في حين ان مناصري البروتوكول يعتبرون ان احتمالات الحصول على معرفة علمية أفضل في المستقبل يجب ألا يمنع التحرك في الوقت الحاضر.

ثانياً: من الأكيد انه سيكون هناك ثمن اقتصادي لعملية خفض انبعاثات غازات الدفيئة. فعلى سبيل المثال ان إقفال معامل إنتاج الطاقة الكهربائية التي تعمل على الفحم الرديء واستبدالها بمعامل أكثر نظافة وأقل كلفة تعمل على حرق الغاز الطبيعي، من شأنهما رفع أسعار الطاقة. وكذلك فإن إجبار مصنعي الآليات على إنتاج سيارات أقل استهلاكاً للطاقة هو أمر مكلف. ونتيجة لذلك، فإن الاقتصاد ككل سيواجه تباطؤاً في النمو وفقداناً في فرص العمل رغم ان مقدار هذا الخفض هو أمر قابل للنقاش.



علاوة على ذلك، هناك انقسام ثقافي حول مدى القلق الذي يجب أن ينتابنا إزاء المخاطر البيئية حيال التنمية الاقتصادية. مثلاً، يعتبر الأوروبيون عموماً أكثر استعداداً من الأميركيين لدفع ضرائب عالية على الوقود وقيادة سيارات صغيرة من أجل حماية البيئة.

ثالثاً: يقول النقاد ان المهلة المحددة لخفض الانبعاثات غير منطقية وغير واقعية. على سبيل المثال، ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الولايات المتحدة بنسبة 13 في المئة في التسعينيات، بذلك فإن تلبية أهداف كيو تو لتخفيض مستويات العام 1990 سيتطلب من الولايات المتحدة تقليص الانبعاثات بنسبة 30 في المئة عن المستويات التي من المفترض أن تبلغها بحلول عام 2010. بدلاً من ذلك، تريد الولايات المتحدة أن تتركز جهود التخفيض على "كثافة غازات الدفيئة" – أي نسبة الانبعاثات بالنسبة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي – على أساس أنه يجب النظر إلى الانخفاض في الانبعاثات الغازية في إطار التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، ووفقاً للوكالة الأميركية لحماية البيئة، فإنه على الرغم من ارتفاع المستويات المطلقة لانبعاثات غازات الدفيئة في الولايات المتحدة بنسبة 12 في المئة في التسعينيات، لكن في الواقع ان كثافة غازات الدفيئة تراجعت فعلياً بنسبة 17 في المئة. وهذا يعني ان النمو الاقتصادي أنتج المزيد من التلوث، ولكن الاقتصاد ككل أصبح في الحقيقة أكثر نظافة وفعالية.

رابعاً: شجب النقاد القيود الضعيفة التي يفرضها البروتوكول على البلدان النامية لا سيما الهند والصين – مقارنة مع الدول المتقدمة التي يفرض عليها قيوداً أكثر تشدداً. وفي حين ان "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيير المناخي" تمنح جميع البلدان تفويضاً عاماً لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، فإن الالتزامات المحددة التي ينطوي عليها بروتوكول كيو تو لا تنطبق إلا على مجموعة من الدول الغنية على أساس ان الدول الغنية هي الأفضل اقتصادياً لتنفيذ إجراءات الحماية البيئية.

من جهة أخرى، من الأسهل نسبياً للدول الفقيرة أن تحسن العمليات الصناعية البالية والملوثة عبر تطبيق التكنولوجيا الحديثة المتاحة في البلدان الغنية. فالبروتوكول يدعو في الحقيقة الدول الغنية إلى تقديم الدعم للبلدان



الفقيرة على صعيد التكنولوجيا وبناء القدرات، وذلك من أجل تحقيق هذه التخفيضات "السهلة" في الانبعاثات، مع الاستفادة في الوقت نفسه من دفعة ضرورية للفعالية الاقتصادية.

لكن الدول النامية تقول انه ليس من الإنصاف بأن يتم إرهاب التنمية الاقتصادية الحالية بالأحكام البيئية في حين ان الدول الأكثر ثراء تتمتع منذ عقود بتنمية متحررة من القيود البيئية.

ان هذه الاختلافات بين الولايات المتحدة ودول أخرى كثيرة قد أجلت تنفيذ بروتوكول كيوتو، غير ان معظم أعضاء المجتمع الدولي تبدو مصممة على المضي قدماً. فمذ العام 2002 صادق الاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا على البروتوكول حيث بلغت عتبة الـ55% من الانبعاثات العالمية ووضعت البروتوكول حيز التنفيذ. وحتى 15 نيسان/أبريل 2004، وقع 84 طرفاً البروتوكول وصادق عليه 122.

ومع ذلك، ثمة حاجة إلى تسوية النزاعات حول التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، والتوازن بين مسؤوليات الدول الغنية والدول الفقيرة، قبل وضع استراتيجية دولية متجانسة لتخفيض غازات الدفيئة التي من شأنها إقناع الولايات المتحدة بالمشاركة.

### استنفاد طبقة الأوزون

تماماً مثل الاحترار العالمي، تطرح ظاهرة استنفاد طبقة الأوزون مشاكل معقدة تتعلق بالسبب والنتيجة والتي أدت إلى خلافات دولية حول تنسيق الجهود لحل هذه المشكلة. ولكن على خلاف الاحترار العالمي، تمت حتى الآن السيطرة بنجاح على ظاهرة "استنفاد الأوزون" عبر تضافر الجهود الدولية وهو ما قد يكون نموذجاً للجهود الأخرى على صعيد حماية البيئة العالمية.

يتكوّن الأوزون من جزيئات الـ(O<sub>3</sub>) السامة وغير المرئية الموجودة بكميات قليلة جداً في الستراتوسفير (6 – 30 ميلاً فوق سطح الأرض). وهو الذي يجعل الحياة على الأرض ممكنة من خلال حماية الكوكب من 95 –



99% من الأشعة فوق البنفسجية الضارة والتي يمكن أن تتسبب بإصابات مثل سرطان الجلد وضرر العين الانحلالي وإعاقة استجابة جهاز المناعة في الجسم. وقد تبين ان القوارض التي تتعرض للأشعة فوق البنفسجية أكثر عرضة للموت بسبب الفيروسات مثل الملاريا والانفلونزا والقوباء (herpes).

بالإضافة إلى ذلك ان الكميات الكبيرة من الإشعاعات فوق البنفسجية تحدث خللاً في توازن النظم الإيكولوجية وتعرقل الكثير من العمليات الكيميائية والفيزيائية التي تحدث في إطار الدورة الطبيعية. على سبيل المثال تبين ان المستويات المرتفعة من الأشعة فوق البنفسجية تؤثر سلباً على السلسلة الغذائية المائية وتعرقل التفاعلات بين النباتات والحشرات وتغير أنماط نمو الفطريات، وتخفض بعض الشيء من إنتاجية النباتات الزراعية.

تؤثر الأشعة ما فوق البنفسجية أيضاً على الدورات الطبيعية الأساسية التي تحتوي على النيتروجين والكبريت وثاني أكسيد الكربون وتحلل المكونات البيولوجية. كما ان تزايد الإشعاع فوق البنفسجي في الغلاف الجوي السفلي أو التروتوسفير يساهم في تكوّن الضباب الضوئي، وأخيراً تزيد الإشعاعات الشمسية من ظاهرة الاحترار العالمي.

ووفقاً لإدارة الطيران والفضاء القومية الأميركية (ناسا)، حصل بين عامي 1978 – 1991 انخفاض صافي في كمية الأوزون العالمي بنسبة 3 في المئة في العقد الواحد وكل 1% انخفاض في طبقة الأوزون الحامية للأرض يؤدي إلى زيادة تعرض الغلاف الجوي السفلي بنسبة 2% للأشعة فوق البنفسجية".

أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة فقد أورد انه منذ بدء عمليات قياس الأوزون في بداية الثمانينيات تآكلت طبقة الأوزون بشكل مطرد فوق القطب الجنوبي (أنتاركتيكا) – وهي المنطقة الأكثر هشاشة في العالم بسبب شدة البرودة ووجود السحب الستراتوسفيرية القطبية. وقد نتج عن ذلك "ثقب الأوزون"، ففي القطب الجنوبي اتسع ثقب الأوزون إلى نحو خمسة مليارات هكتار في أوائل التسعينيات، وفي بعض الأحيان كان يصل إلى سبعة مليارات. في العام 2001 تقلصت طبقة الأوزون بنسبة 30% في القطب الشمالي و5 – 30% في أوروبا وغيرها من المناطق البعيدة عن خط الاستواء.



ان السبب الرئيسي لاستنفاد الأوزون هو الانبعاثات من المصادر الاصطناعية للهالكربونات، وأهمها مركبات كلوروفلور الكربون. وبعد اكتشافها في مطلع القرن العشرين اشتهرت هذه "الغازات العجيبة" بفضل خواصها الصناعية واستخدمت في عدد كبير من التطبيقات بما في ذلك الثلجات، مكيفات الهواء وعلب الرش الجوي (spray) والمواد المذيبة والرغويات و مواد إطفاء الحرائق. أما سلبيات هذه الغازات فهي أنها تعلق في الغلاف الجوي لـ50، 65 أو 100 عام أو حتى 1700 سنة، وهو ما يتسبب بأضرار بيئية مزمنة. فالكلور في كلوروفلور الكربون يتفاعل مع الأوزون ويقوم بتفكيكه إلى جزيئات من الأوكسجين مما يؤدي إلى تخفيض قدرة طبقة الأوزون على ردع الأشعة فوق البنفسجية.

كان الرد الدولي على الخطر الذي يتهدد طبقة الأوزون الأكثر نجاحاً على الإطلاق بين الجهود الدولية البيئية. ففي العام 1985، ألزمت الاتفاقية الدولية لحماية طبقة الأوزون (المعروفة باتفاقية فيينا) الدول باتخاذ "التدابير المناسبة لحماية صحة الإنسان والبيئة من الآثار الضارة الناجمة أو التي قد تنجم عن الأنشطة البشرية التي تغيّر أو من المحتمل أن تغيّر طبقة الأوزون". حتى ذلك الوقت كان الفهم العلمي لظاهرة استنفاد الأوزون لا يزال محدوداً، لذلك لم يتم اتخاذ تدابير معينة لكن الدول كانت مستعدة للاعتراف بالمشكلة والموافقة مبدئياً على مكافحتها.

عندما بدأ العلماء يكتون معرفة دقيقة حول كيفية حدوث ظاهرة استنفاد الأوزون ووصلوا إلى دليل قاطع على وجود ثقب الأوزون، أصبح الأطراف الموقعين على اتفقيه فيينا أكثر تصميماً على التحرك وبالتالي التفاوض على بروتوكول مونتريال حول المواد المستفدة لطبقة الأوزون. وإثر إتمامه في العام 1987 وانضمام 183 طرفاً إليه حتى يونيو/حزيران 2002 وضع بروتوكول مونتريال توجيهات مشددة للتقليل من استعمال المواد المستفدة للأوزون، مع السماح في الوقت نفسه بتأخر النمو الاقتصادي في البلدان النامية وبتغييرات معينة تقوم على التطورات العلمية.



بعد تعديله، أصبح من الممكن تحديث البروتوكول بما يعكس فهماً أفضل لمشكلة الأوزون بدون الحاجة إلى إعادة التفاوض على الاتفاق بالكامل، وذلك بهدف أن يكون الاتفاق مرناً وثابتاً في الوقت نفسه. وقد أفضت هذه العملية إلى أربعة تعديلات متلاحقة: في لندن (1990) وكوبنهاغن (1992) ومونتريال (1997) وبكين (1999).

تماماً مثل الحملة العالمية لوقف الاحترار العالمي، اعتمد الدافع الدولي لوقف استنفاد طبقة الأوزون على مبدأ أن الدول الغنية بإمكانها أن تحقق حماية البيئة أكثر من الدول الفقيرة. لذلك وضع بروتوكول مونتريال جداول منفصلة لهاتين الفئتين من الدول للتخلص من المواد المستنفدة للأوزون، مانحاً البلدان النامية فترة سماح. واليوم نجحت الدول المتطورة في التوقف عن استخدام معظم المواد الكيميائية الـ96 المستنفدة للأوزون التي يشير إليها البروتوكول، وهي في طريق القضاء على الباقي. غير أن الدول النامية لا تزال في المرحلة الأولى من عملية التخلص من مركبات كلوروفلور الكربون والغازات الأخرى التي تسمى الهالونات ولكن من غير المتوقع أن تحرز هذه الدول تقدماً نوعياً على مستوى التخلص من مواد أخرى خلال العقد القادم.

وفي السياق شدد المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كلوس توبفر على أن القيادة الدائمة للدول الغنية هي أمر ضروري لوضع حد نهائي لظاهرة استنفاد الأوزون. أما الدول النامية، مثل الهند والصين والبرازيل فقد تلقت 474 مليون دولار بين عامي 2003 و2005 لمساعدتها على وقف إنتاج المواد المستنفدة للأوزون واستهلاكها.

منذ العام 1990، ذهب 104 مليار دولار من الدعم التقني إلى 134 من الدول النامية وهو ما ساهم في خفض إنتاج المواد المستنفدة للأوزون بـ52,570 طناً واستهلاكها بـ161,610 طناً. وعلق توبفر على هذا الأمر بالقول أنه "من أجل الحفاظ على هذا الإنجاز، يجب على الدول المانحة أن تواصل دعم الدول النامية في عملية انتقالها إلى اعتماد التكنولوجيا الصديقة للأوزون.. فالشراكة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية يجب أن تبقى قوية وفعالة". علماً أن التمويل بلغ نحو 400.4 مليون دولار خلال الفترة الممتدة بين 2006 – 2008.



لقد حقق بروتوكول مونتريال حتى الآن نتائج باهرة. فبين عامي 1986 و1999، تراجع الاستهلاك العالمي لهذه المواد من 1.1 مليون طن إلى 150,000 طناً سنوياً. وقد أفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة انه لولا بروتوكول مونتريال لكان استنفاد الأوزون زاد بحلول عام 2050 بين 50 إلى 70% تقريباً أي أكثر سوءاً عشر مرات من المستويات الحالية. إلا انه بدلاً من ذلك، من المتوقع أن تبلغ ظاهرة استنفاد الأوزون في السنوات القليلة القادمة مستوى منخفض جداً وأن تعود طبقة الأوزون تدريجياً إلى وضعها الطبيعي بحلول العام 2050.

ان هذا النجاح في قلب ظاهرة استنفاد الأوزون قد يقدم نموذجاً لغيره من الجهود لمكافحة المشاكل البيئية العالمية. فقد نجحت اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال لأن البلدان الغنية كانت سباقة في إطلاق حملة مكافحة استنفاد الأوزون وقامت بجهد ذي مصداقية وعندها فقط تمكنت من الطلب من الدول النامية أن تحذوا حذوها.

كذلك كانت الحكومات قادرة على العمل مع المؤسسات الصناعية لتطوير تكنولوجيات بديلة ومواد كيميائية لتحل محل مركبات كلوروفلور الكربون والمواد الكيميائية الأخرى المستنفدة للأوزون. وأخيراً، تبنت الدول "مبدأ الحيطه" الذي يقوم على العمل على حماية البيئة على الرغم من عدم وجود دليل علمي قاطع على فعالية ذلك، ومن ثم قامت بتشديد سياساتها وتعديلها بما يتماشى مع البحث العلمي المتقدم.

وكما لاحظنا مع الاحترار العالمي، وسوف نرى مع المشاكل البيئية الأخرى، من غير السهل التوافق على إيجاد حلول للمشاكل البيئية. غير انه غالباً ما يستحيل رأب الصدع بين الدول الغنية والفقيرة وبين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. كذلك فإن بعض الدول تظهر دعماً أكبر لمبدأ الحيطه من غيرها من الدول.



## التلوث

يظهر التوازن بين التنمية الاقتصادية والضرر البيئي أيضاً في مشكلة التلوث والنفايات. فتزايد النشاط الاقتصادي، لا سيما في الدول الصناعية، يولد تلوثاً من النفايات والقمامة والمجارير وتسرب النفط والانبعاثات الغازية والكيميائية والإشعاعية والنووية.

وتقدر "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية"، التي تمثل 30 أغنى دولة في العالم، ان كمية النفايات ارتفعت داخل دولها الأعضاء بين 1980 – 1995 بنسبة 25% لكل شخص سنوياً، أي من 904 باوندات إلى 1,146 باوند. وتقول المنظمة "انه من المتوقع أن يتضاعف إنتاج النفايات البلدية خلال الـ 20 عاماً المقبلة". وبالإجمال، فقد تجاوز إجمالي إنتاج النفايات في دول المنظمة الأربع مليارات طن في منتصف التسعينيات.

في هذه الأثناء، تتوقع "لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة"، أن تزداد كمية النفايات العالمية في العام 2025 خمسة أضعاف حجمها الحالي. أما في الدول النامية، فتتوقع اللجنة أن تتضاعف كمية النفايات في السنوات العشر القادمة.

ماذا يمكن أن تفعلوا للتخفيف من التلوث في محيطكم؟

لقد جعلت التجارة العالمية هذه المشكلة حادة بشكل خاص في الثمانينيات. وكان "تجار السموم" في البلدان الصناعية الصارمة بيئياً يتجنبون الكلفة المتزايدة لعملية التخلص من النفايات الخطرة داخلياً عبر شحن النفايات إلى البلدان النامية وأوروبا الشرقية. لذلك ومن أجل مكافحة ما يرى الكثيرون انه تدبير وضيع وغير عادل، تم



التوصل في العام 1989 إلى اتفاقية "بازل" بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود التي تتضمن ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- 1 – الحد من توليد النفايات الخطرة.
- 2 – التخلص من النفايات الخطرة بالقرب من أماكن إنتاجها.
- 3 – الحد من حركة النفايات الخطرة.

يتطلب الشحن الدولي للنفايات الخطرة موافقة الحكومات التي ستصدر النفايات إليها أو التي ستمر النفايات على أراضيها. كما ان التصدير بحد ذاته ممنوع أيضاً. لذلك تدعو الاتفاقية الدول الأطراف إلى وضع تقارير سنوية تتضمن مشورة قانونية وتقنية، وتعزز المساعدة المالية للبلدان النامية. وقد دخلت اتفاقية "بازل" حيز التنفيذ في العام 1992 ووقعت عليها 168 دولة.

وكذلك وضعت اتفاقية استوكهولم للملوثات العضوية الثابتة، في أيار/مايو 2001، ضوابط صارمة على إنتاج 12 من أخطر الملوثات وتجاريتها والتخلص منها لأن معظم هذه المواد السامة – لا سيما المنتجات الكيميائية الصناعية والمبيدات الحشرية – هي شديدة الضرر، وسهلة الانتشار وأصبحت أكثر تركيزاً وبالتالي أكثر خطورة خلال انتقالها من كائن إلى آخر عبر السلسلة الغذائية.

إن أكثر الملوثات العضوية الثابتة التي تنظمها الاتفاقية كان قد تم حظرها في البلدان الصناعية بموجب القوانين المحلية، لذلك فإن الغرض الرئيسي من المعاهدة هو تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان النامية. واعترافاً منه بأهمية التعاون الدولي، اقترح الرئيس جورج بوش في أيار/مايو 2002، على مجلس الشيوخ الأمريكي المصادقة على اتفاقية استوكهولم وقال: "ان الملوثات الكيميائية، حتى إذا أطلقت في الخارج، يمكن أن تضر بصحة الإنسان والبيئة في الولايات المتحدة". ولكن حتى حزيران 2002، لم تصادق على الاتفاقية إلا 11 دولة، فيما هي تحتاج إلى 50 طرفاً لتدخل حيز التنفيذ.

لماذا كان من السهل التعامل مع مشاكل التلوث أكثر من الاحترار العالمي أو خسارة التنوع البيولوجي؟  
ثمة ثلاثة عوامل ضمنّت نجاح الجهود الدولية لمكافحة التلوث.



أولاً، إن الشكوك العلمية الكثيرة حول الاحترار العالمي والتنوع البيولوجي غير موجودة حيال التلوث. فالدول التي قد تتضرر مصالحها الاقتصادية بسبب الأحكام المشددة على التلوث لا يمكنها أن تثبت أن العلم غير دقيق بما يجعله غير مخوّل فرض قيود على استخدام المواد الكيميائية المسببة للتلوث.

ثانياً، في ظل تنمية نسبية ومثلما لاحظنا أعلاه بشأن الملوثات العضوية الثابتة، فإن الكثير من المواد الكيميائية الخطيرة تم حظرها وفقاً لأحكام محلية قبل انطلاق الجهود الدولية في هذا الإطار. وهو أمر جعل من الأسهل تنسيق الاستراتيجية الدولية.

ثالثاً، تمّ تطوير التكنولوجيا لتجنب استخدام المواد الكيميائية الخطرة، فيصبح التكيف مع القوانين المتعلقة بالتلوث فعال ولكنه مكلف نسبياً.

إن وجود تكنولوجيا لمكافحة التلوث يتضمن أمثولتين متناقضتين للسجل حول الاحترار العالمي. فمن جهة، بإمكان أنصار فرض ضوابط صارمة على مسببات الاحترار العالمي أن يشيروا إلى تطور هذه التكنولوجيا، لتبيان أن الشركات يمكن أن تتكيف لتكون منتجة ومحبة للبيئة في الوقت ذاته. ومن جهة أخرى، يعتمد المعارضون، على التكيف التكنولوجي ليظهروا أنه مهما كانت المشاكل البيئية معقدة فبإمكان اقتصاد السوق الحرة أن يجد لها حلولاً بدون أن يضطر إلى ذلك عبر تدبير حكومي.

إن تحقيق التوازن النسبي بين الدفع الحكومي لحماية البيئة في مقابل تكيف الاقتصاد المتقدم مع حماية البيئة — نتيجة قلق خاص — يشكل مسألة صعبة بالنسبة إلى صنّاع السياسة.



## خاتمة

عرض هذا التقرير لتأثير العولمة على البيئة سواء أكانت نتيجة لزيادة التكامل بين اقتصاديات العالم من خلال التجارة الدولية، أم في إطار الجهود متعدّدة الأطراف والدولية لمكافحة أكثر المشاكل البيئية العالمية إلحاحاً. وكما ناقشنا، تختلف البلدان حول طبيعة ومستوى التهديدات التي تواجه البيئة وحول أسلوب التعامل مع تلك التهديدات فيما تلعب الاعتبارات العلمية والثقافية والاقتصادية دوراً في هذه الاختلافات. لكن المواضيع المشتركة في هذه الاختلافات هي ان لا مفاضلة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وبين التعاون الدولي والعمل الفردي.

### هل التنمية المستدامة هي الطريق إلى الأمام؟

تُعتبر الحركة من أجل التنمية المستدامة إحدى السبل التي تتخطى هذه الانقسامات التي أصبحت ذات أهمية متزايدة في دوائر رسم السياسات الدولية وعلى الأرض. في العام 1987، لخصت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (لجنة بروندتلاند) العديد من الأفكار التي كانت تدور بين ناشطي البيئة حول فكرة التنمية المستدامة، وهو ما أسمته اللجنة بأنه "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها". ودعم هذا التعريف مقارنة شاملة للتنمية في كافة جوانبها الاجتماعية والاقتصادية بطريقة لم تضر بالبيئة ولم تستنزف الموارد الطبيعية بحيث تكون متوفرة في المستقبل.

جاء أول دعم رئيسي للتنمية المستدامة في مؤتمر ريو في العام 1992 المذكور آنفاً، الذي حدّد "إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية" و"جدول الأعمال 21". واختصر الإعلان أهداف التنمية المستدامة. وجاء فيه "للإنسان الحق في حياة صحية ومنتجة في تناغم مع الطبيعة" وتشكّل حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها". وكانت الدول مدعوة إلى "التعاون من أجل اجتثاث الفقر" و"التعاون بروح الشراكة العالمية لحفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض".



لكن تمّ أيضاً التشديد على "اختلاف مسؤوليات" الأمم على مختلف مستويات التنمية، مع افتراض أن تُقدم الدول الغنية المعارف العلمية والتكنولوجية والموارد المالية إلى البلدان الفقيرة لمساعدتها على تطوير البيئة وحمايتها.

في نفس الوقت، أشار الإعلان إلى ان للدول "حق سيادي في استغلال مواردها وفقاً لسياساتها البيئية والإنمائية، وعليها مسؤولية ضمان ألاّ تلحق الأنشطة، التي تدخل في نطاق ولايتها أو تحت سيطرتها، أي ضرر ببيئة الدول الأخرى أو بالمناطق الواقعة خارج حدودها الوطنية". ويحاول الإعلان بالتالي العبور داخل التوترات في العلاقة بين حماية البيئة والتنمية، بين الدول الغنية والفقيرة، وبين التعاون الدولي والسيادة الوطنية.

حوّل جدول الأعمال 21 مبادئ الإعلان إلى قائمة شاملة من البرامج التي التزم المجتمع الدولي بتطبيقها لتحقيق التنمية الاقتصادية وحماية البيئة معاً وبدون نزاع. وقد أدرجت في جدول الأعمال بنود متنوعة مثل القضاء على الفقر وتعزيز صحة الإنسان ومكافحة الفساد وحماية المحيطات والغابات والتنوع البيولوجي وخلق بيئة ملائمة للممارسات الزراعية. ويجب إنجاز كل هذه الأمور في إطار مبادرات محلية ووطنية وداخل منظمات دولية حكومية وغير حكومية تحترم حقوق المرأة وحقوق العمال وحقوق السكان الأصليين.

بعد قمة ريو، أنشئت منظمات للمساعدة على تنفيذ الإعلان و جدول الأعمال 21، مثل "لجنة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة" و"مجلس الرئيس الأميركي حول التنمية المستدامة". وأقام أكثر من 150 بلداً مجالس وطنية لتعزيز جدول الأعمال 21 وعملت 1,800 مدينة وقرية على صياغة برامج لتنفيذ جدول الأعمال في مراكزها. كما أضافت عدة منظمات لا تتوخى الربح، مثل غرينبيس وأوكسفام، التنمية المستدامة على برامج عملها الخاصة. كما تبدّى المزيد من الدعم للتنمية المستدامة في إعلان مراكش 1994 وإعلان الدوحة 2001 التابعين لمنظمة التجارة العالمية اللذين أكدا أهداف تحرير التجارة الدولية في إطار التنمية المستدامة.



لكن فكرة التنمية المستدامة لم تنهي الجدل حول العلاقة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وفي الحقيقة، كان الهدف من القمة العالمية حول التنمية المستدامة في آب/أغسطس 2002 هو استعراض التقدم الذي تم إحرازه منذ قمة ريو وقد أظهرت القمة استمرار الانقسامات في المجتمع الدولي.

فعلى سبيل المثال، سخر بعض الحضور من وزير الخارجية الأميركية كولن باول عند إلقائه كلمته في القمة إذ دافع عن سجل الولايات المتحدة في التنمية البيئية وحماية البيئة. بينما انتقد العديد من القادة الحكوميين والمواطنين المحتجين من العديد من البلدان النامية الإعانات الزراعية في البلدان النامية وقالوا إنها تمنع المزارعين الفقراء من دخول المنافسة في السوق الدولية.

في النهاية، لقيت القمة انتقادات كبيرة سواء أكان من الذين علقوا آمالاً كبيرة على نجاحها مثل غرينبيس أم من الذين كانوا يشككون بها بسبب إنجازاتها القليلة. وبالرغم من ان المشاركين في القمة اتفقوا على وثيقتين رئيسيتين، هما إعلان سياسي وخطة عمل، الشبهتين بوثائق قمة ريو، لم يتضح ما إذا كان يمكن تخطي النزاعات في المجتمع الدولي من أجل بلوغ تقدّم حقيقي في القضاء على الفقر وحماية البيئة في نفس الوقت.

في السنوات الثلاثين منذ انعقاد مؤتمر ستوكهولم في العام 1972، لم تتمكن العشرات من المؤتمرات الدولية والقوانين الوطنية والمبادرات المحلية والبرامج الحكومية وحملات المنظمات غير الحكومية من حل التوترات الأساسية التي تقوم عليها العلاقة بين العولمة والبيئة. على العكس من ذلك، شكلت كل هذه الجهود تحديات أمام الدول لإدارة هذه التوترات بطرق مقبولة سياسياً ضمن إطارها السياسي المحلي ومواردها المالية. ولا تزال نتائج هذه العملية على البيئة والتنمية البشرية تتكشف.